خطة آدم راباكي ١٩٥٧-١٩٥٩ (دراسة وثائقية)

Adam Rabaki plan 1957-1959 (documentary study)

أ. م. د. يوسف طه حسين
جامعة ميسان– كلية التربية– قسم التاريخ
yth973973@gmail.com
Assistant Professor, Dr. Youssef Taha Hussein
University of Maysan- College of Education
Department of History

الملخص:
اقترح وزير الخارجية البولندي آدم راباكي(Adam Rapacki) في الثاني من تشرين الأول ١٩٥٧، في حديثه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، جعل منطقة وسط اوربا منطقة خالية من الاسلحة النووية بنزع السلاح النووي من ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية، وكذلك بولندا. وفي خطوة منسقة، تعهدت تشيكوسلوفاكيا باستعدادها للانضمام إلى هذا المسعى الجماعي، وعلى وفق ذلك أصبح اقتراح نزع السلاح النووي لهذه الدول الأربع في وسط أوروبا يُعرف باسم "خطة راباكي". اعتمدت الدراسة على جملة من الوثائق المنشورة باللغة الإنكليزية تحت عنوان (Cold War International History Project) والمشار إليها اختصاراً (C.W.I.H.P).

الكلمات الدالة: بولندا؛ خطة راباكي؛ أسلحة نووية؛ نزع السلاح النووي

Adam Rabaki plan 1957-1959 (documentary study)

Assistant Professor, Dr. Youssef Taha Hussein
College of Education, University of Maysan

Abstract:
The study aimed to give a clear picture of the reasons for Polish Foreign Minister Adam Rapacki submitting his proposal to the United Nations General Assembly

The study relied on a number of documents published in English under the title (Cold War International History Project), referred to as (C.W.I.H.P), and with the link: https://digitalarchive.wilsoncenter.org/topics/rapacki-plan

on October 2, 1957, to establish a zone free of nuclear weapons of all kinds. The zone was scheduled to include the countries of West Germany and East Germany. Poland and Czechoslovakia in Central Europe, and the responses and positions of international powers, especially the United States of America and the Soviet Union and those in their orbit, towards this proposal, which was known as the "Rapacki Plan."

Keywords: Poland; Rapacki Plan; nuclear weapons; Denuclearization

التمهيد:

لم تكن خطة راباكي بالتأكيد أول مبادرة دبلوماسية تهدف إلى تقليل مخاطر الحرب النووية، إذ كان الاتحاد السوفيتي قد اقترح بالفعل تجميد جميع الأسلحة النووية في نهاية الحرب العالمية الثانية، لكن الحكومة الأميركية، ولإدراكها أنَّها تحتكر السلاح النووي، لم تكن حريصة على القيام بذلك وبعد أن طور السوفييت أسلحتهم النووية في عام ١٩٤٩، بدأت كلتا القوتين العظيمتين في التركيز على برامجهما النووية، في ذلك الوقت، كانوا يفتقرون فقط إلى وسيلة التوصيل المناسبة – مما حصر النطاق الفعال لترساناتهم في تلك الأماكن الأكثر تعرضاً لخطر الصراع، فعلى سبيل المثال كانت القوات الأميركية المتمركزة في جمهورية ألمانيا الاتحادية ((FRG) The Federal Republic of Germany) في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي تحتوي على وحدات مجهزة بشحنات ذرية، وبحلول عام ١٩٥٢، كانت المملكة المتحدة قد طورت بالفعل أسلحتها النووية؛ وقد طورت القوتان العظيمتان-(الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأميركية)-القنبلة الهيدروجينية[١].

كانت الفكرة التي اقترحها وزير الخارجية البلجيكي بول فان زيلاند(Paul van Zeeland) في عام ١٩٥٣ أكثر واقعية. وفقًا لاقتراحه، ستنتقل القوات الأميركية والبريطانية من الأراضي الألمانية المحتلة إلى فرنسا وإلى أراضي دول البنلوكس(Benelux countries)[٢]، بينما تتمركز القوات العسكرية السوفيتية من فيستولا إلى الشرق. ووفقًا للخطة، ستحتل الفرق متعددة الجنسيات التابعة لمجموعة الدفاع الأوروبية (European Defence

(Community (EDC) الأراضي الألمانية الموحدة، من أودر إلى الغرب، وستحتفظ القوات البولندية حصريًا بالأراضي الواقعة بين أودر وفيستولا(Oder and Vistula). في مقابل ذلك، كانت ألمانيا الموحدة قد اعترفت بحدود أودر-نيس(Oder-Neisse). منح هذا الاقتراح مزايا متبادلة وكان من الممكن أن يتم تفضيله في بون(Bonn) على الأفكار السابقة التي كانت ستمنح مزايا لجانب واحد فقط، علاوة على ذلك كانت ستنزع سلاح المنطقة الواقعة بين نهر أودر وفيستولا، وأيضاً كان من الممكن أن تشمل الاراضي التشيكوسلوفاكية والنمساوية، وحتى (طبقاً لبعض المصادر) الأراضي اليوغوسلافية والإيطالية، ومع ذلك عُدَّ الاقتراح غير مسؤول ليس فقط من قبل السوفييت، ولكن أيضاً من قبل كونراد أديناور(Konrad Adenauer) مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية الغربية[٣].

ومن أجل الحد من التوتر الدولي، قَدَّمَ رئيس الوزراء البريطاني أنتوني إيدن اقتراحه عام ١٩٥٥، ووفقًا له يمكن حل المسألة الألمانية على النحو التالي: تخضع جمهورية ألمانيا الديمقراطية لسيادة جمهورية ألمانيا الاتحادية؛ في الوقت نفسه، عقد اتفاق من شأنه الحد من أسلحة الدمار الشامل، وأن يضع حداً لحملة التسلح، وسيحدد اتفاق دولي حجم القوات العسكرية لألمانيا والدول المجاورة لها، علاوة على ذلك، فإنَّ نظام الرقابة المتبادلة من شأنه أنْ يضمن فعالية الاتفاق أو الميثاق، ومع ذلك فشلت هذه الفكرة أيضاً، إذ لم يصدق القادة الغربيون أنَّ السوفييت، بناءً على اتفاقية دولية، سيسحبون بالفعل قواتهم من الأراضي الألمانية، ومع ذلك، في مؤتمر وزراء الخارجية الذي عقد في الحادي والثلاثين من تشرين الأول١٩٥٥، يبدو أنَّ مولوتوف قبل فكرة إيدن ووافق على حجم القوات العسكرية المتمركزة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، وفي الدول المجاورة، وكذلك مبدأ السيطرة المتبادلة التي يجب تحديدها في اتفاقية أربع قوى، ومع ذلك، فشل السوفييت في ضمان أو المصادقة على أي خطط لتوحيد ألمانيا تحت سيطرة بون، مما جعلها اقتراحاً أحادي الجانب وبالتالي غير مقبول من وجهة نظر الغرب في تلك المرحلة[٤].

وفي كانون الأول ١٩٥٥، قرر مجلس الناتو[٥] أنه سيوفر لدوله الأعضاء، مجموعة من الأدوات المناسبة لحمل أسلحة نووية تكتيكية، وأصبح احتمال امتلاك جمهورية ألمانيا الغربية لترسانة نووية فعالة خطراً حقيقياً وفورياً لموسكو، وعلى وفق ذلك عقدت قمة وارشو في الثامن والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٦ بهدف إنشاء منطقة عازلة بين الغرب والشرق، لذا قررت ضرورة

تقييد القوات العسكرية للدولتين الألمانيتين والدول الحليفة لهما بشكل خطير، وكذلك تجميد جميع الأسلحة النووية داخل ألمانيا الشرقية والغربية، وكان هذا بالفعل أول اقتراح ملموس لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أوروبا، وشرح أندريه غروميكو(Andrej Gromiko) نائب وزير الخارجية السوفيتي الخطة على أنَّها اقتراح سوفييتي خلال جلسة لجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة التي عقدت في لندن في السابع والعشرين من آذار١٩٥٦، وكان الاتحاد السوفيتي على دراية بحقيقة أنَّ الناتو لن يقبل خطة من شأنها أنْ تمنح الاتحاد السوفيتي تفوقاً، ولإثبات مصداقيتهم، أعلن السوفييت عن خفض أحادي الجانب لقواته العسكرية[٦].

ومع ذلك، انهارت سياسة الوفاق السوفيتي، عندما اندلعت الثورة في هنغاريا في تشرين الأول ١٩٥٦، وقضيَ عليها بوحشية من قبل الجيش السوفيتي، ولاحقاً عندما هددت القيادة السوفيتية دول العدوان الثلاثي (البريطاني-الفرنسي-الإسرائيلي) باستخدام الأسلحة النووية لإنهاء العدوان ضد مصر، لقد انتهت مرحلة السلام المؤقت عندما أصبح من الواضح أنه لا شيء يمكن أن يوقف إعادة تسليح ألمانيا الغربية في مجال الأسلحة التقليدية، ثم موافقة رئيس الولايات المتحدة الأميركية عام ١٩٥٧ على طلب بون لامتلاك أسلحة نووية تكتيكية، وفي العام نفسه تم تطوير القنبلة الهيدروجينية البريطانية (British Hydrogen bomb)، وزودت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الصواريخ بهذه الرؤوس الحربية المدمرة. بعد ذلك، وفي صيف عام ١٩٥٧، اختبر السوفييت بنجاح أول صواريخهم الباليستية العابرة للقارات(intercontinental ballistic missile(ICBM))، ودخل أول قمر صناعي سوفيتي، سبوتنيك(Sputnik)، مدار الأرض مما مهد الطريق لنوع جديد تماماً من الحرب، إذ أصبح بإمكان الاتحاد السوفيتي آنذاك شن ضربة نووية فعالة ضد القارة الأميركية دون الحاجة إلى قواعد أمامية، ومع ذلك، وفي ضوء أجواء القلق والشك والمنافسة المذكورة أعلاه، كانت خطة آدم راباكي هي الاقتراح الأول المتعلق بالحد من الأسلحة الذي لقي ليس فقط اهتمام الرأي العام في كل من الشرق والغرب، بل تم تناوله أيضاً بجدية خلال المفاوضات الدبلوماسية[٧].

خطة راباكي وأهم الشروط التي تضمنتها:

في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الثاني من تشرين الأول ١٩٥٧، أدلى الوزير راباكي نيابة عن حكومة جمهورية بولندا الشعبية بالإعلان التالي:

"من أجل مصلحة أمن بولندا والوفاق الأوروبي، بعد الاتفاق على مبادرتنا مع

الأعضاء الآخرين في حلف وارشو، تعلن حكومة جمهورية بولندا الشعبية People's Republic of Poland (PRP) أنَّهُ يجب على الدولتين الألمانيتين الموافقة على حظر إنتاج وتخزين المواد الذرية والأسلحة النووية على أراضيها، فإن جمهورية بولندا الشعبية مستعدة لفرض حظر مماثل على أراضيها"[٨].

وفي الجلسة التالية للجمعية العامة للأمم المتحدة، أدلى رئيس الوفد التشيكوسلوفاكي، وزير الخارجية ف. ديفيد(Václav David) ببيان قال فيه:"بناءً على تعليمات حكومتي، يشرفني إبلاغ جميع ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أنه من أجل الحد من التوتر الدولي، فإن تشيكوسلوفاكيا مستعدة لقبول الاقتراح البولندي والتعهد بالتخلي والامتناع عن إنتاج ونشر أسلحة نووية على أراضيها شريطة توصل الدولتان الألمانيتين إلى اتفاق بشأن حظر إنتاج وتخزين الأسلحة النووية على الأراضي الألمانية، على النحو الذي اقترحته جمهورية ألمانيا الديمقراطية"[٩]. وبصرف النظر عن خطاب تشيكوسلوفاكيا في الجمعية العامة، لم تكن هناك أي خطابات أخرى بشأن اقتراح الوزير راباكي.

وفي خطاب ألقاه في لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح في الثامن عشر من تشرين الأول ١٩٥٧، قال وكيل وزير الخارجية البولندي جوزيف وينيفيتش(Józef Winiewicz) ما يلي:"رغبةً منه في المساهمة بأكبر قدر ممكن للحد من خطر نشوب حرب نووية، أصدر الوفد البولندي إعلانًا نيابة عن حكومة جمهورية بولندا الشعبية في الجمعية العامة، تعهد فيه بالالتزام بفرض حظر على تصنيع الأسلحة النووية ونشرها، إذا وافقت ألمانيا على فرض حظر مماثل على أراضيها،... لقد تم الاتفاق على اقتراحنا مع جميع أعضاء حلف وارشو، الذي انضممنا إليه لأسباب دفاعية، سيكون من المعقول أنْ نفترض أنَّ الدول الأعضاء في الناتو، والتي ترتبط بها جمهورية ألمانيا الاتحادية بتحالف، يجب ألَّا تعارض قبول جمهورية ألمانيا الاتحادية لمقترحنا، وسيسمح هذا بمنع حدوث سباق تسلح نووي، وهو سباق من شأنه أن يسرع من خطط تزويد جيش ألمانيا الاتحادية بأسلحة ذرية ونووية حرارية"[١٠].

سرعان ما أصبحت خطة راباكي موضوعاً لمفاوضات دبلوماسية مكثفة وسرية، لأن كل دولة كانت تشارك بنشاط في النظام المعاصر للعلاقات الدولية وجدت شيئاً في الاقتراح من شأنه تعزيز مصالحها الخاصة، ولاسيما أنَّ الاقتراح قَدَّمَ المزايا نفسها تقريباً لكلا الجانبين[١١].

١-على عكس الأفكار السابقة، مع إضافة تشيكوسلوفاكيا، فإنَّ الأراضي التي كان من

المقرر انضمامها إلى المنطقة الخالية من الأسلحة النووية تمثل مساهمة متساوية في المساحة من كلا جانبي الستار الحديدي.

٢- في الخطة، وجود القوات بأسلحة تقليدية لم يمس، أي لم يضطر أحد إلى الانسحاب من منطقة تبلغ سنتيمترات مربعة واحدة.

٣- لم يتعامل الاقتراح مع المسألة الألمانية بشكل مباشر - فهو لم يمس قطاعات الاحتلال وترك مسألة برلين دون تدخل، لكنها مع ذلك ستقلل التوتر حول المسألة الألمانية من خلال منع ألمانيا الغربية من الحصول على أسلحة ذرية.

٤-كان على القوى العظمى أنْ تأخذ في الاعتبار حقيقة أنَّ الاقتراح قد تم تقديمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وحظي بالدعاية وأصبح ذا شعبية نسبية حتى في دائرة الدول غير المؤيدة. وبناءً على كل هذه العوامل يمكن الاستنتاج أنَّ خطة راباكي كانت مثيرة للاهتمام.

أظهر الاتحاد السوفيتي رغبته المستمرة في تنظيم مؤتمر قمة دولي، كان يود التفاوض بشأن نزع السلاح بشكل عام مع الولايات المتحدة في المقام الأول، وعلى وفق ذلك أصدر رئيس الوزراء السوفيتي نيكولاي ألكساندروفيكس بولجانين(Nyikolaj Alexandrovics Bulganin) ملحقه في العاشر من كانون الأول ١٩٥٧، إذ انضم إلى اقتراح راباكي وأكد ذلك في رسالته إلى الرئيس الأمريكي[١٢]، واقترح أيضًا عقد مؤتمر قمة آخر، على أنْ يكون أحد جداول الأعمال إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية[١٣].

أكد السفير البولندي في السويد أنتوني زيمانوفسكي(Antoni Szymanowski)، في السابع من كانون الثاني ١٩٥٨، أنَّ الخطة البولندية واقعية ولا تؤدي إلى فصل أي دولة من إحدى الكتلتين أو تفكيكها، أي أن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية لن تغير تشكيل القوات، ولكنها ستقلل التوتر في منطقة الصراع المحتمل، ويمكن أنْ تؤدي بشكل أساسي إلى حلول أوسع، وفيما يتعلق بالادعاء بأن المنطقة ستنشئ وضعًا منفصلاً لجمهورية ألمانيا الاتحادية، بصفته عضوًا في حلف وارشو، تعهد بالالتزام بنفس الالتزام الذي تعهدت به جمهورية ألمانيا الاتحادية، واقترح التزامات متساوية لجميع البلدان في المنطقة، وابدى استعداد حكومته لمناقشة حجج الدول المعارضة وفقاً لخطاب راباكي في جلسة للجنة البرلمانية للشؤون الخارجية من أجل خلق المناخ الأمثل لتنفيذ الخطة[١٤].

بناءً على التقارير الصحفية آنذاك من المحطات البولندية ، يمكن الاستنتاج أنَّ المبادرة البولندية لقيت ترحيباً حاراً في النرويج والدنمارك. منذ البداية ، كما أنَّ الحكومة الكندية كانت مهتمة بشكل إيجابي

بالمبادرة، فضلاً عن ذلك، كانت هناك أيضاً علامات على مثل هذا الاهتمام في لندن[١٥].

لقد طرأت هناك بعض التغييرات في مواقف بعض الحكومات الأوروبية الغربية، مقارنة بالوقت الذي أعقب المحادثات الدبلوماسية للوزير راباكي مباشرة، إذ صرح المتحدث باسم جمهورية ألمانيا الاتحادية خلال الأسبوع الماضي عن دراسة حكومته للاقتراح البولندي، والذي يعد نوعا من التخفيف للموقف السلبي لكونراد أديناور الشهر الماضي، من ناحية أخرى، اتخذ رئيس الوزراء الفرنسي جيلارد وبينو (Gaillard and Pineau) موقفا سلبيا واضحا وهو ماينسجم مع تصريح وزير الخارجية البلجيكي فيكتور جوزيف ليونارد لاروك(Victor Joseph Léonard Larock) الذي وصف خطة راباكي بأنها غير كافية، وفي كلتا الحالتين الفرنسية والبلجيكية، فإنَّ التصريحات العلنية للسياسيين من كلا البلدين، يخالف الاهتمام الذي يظهر في المحادثات مع الدوائر الحكومية للبعثات البولندية، وفي المحادثات مع المبعوثين الدبلوماسيين لتلك الدول في وارشو. كما اتخذت الحكومة الإيطالية نهجا حذرا. ولا يوجد لدى البولنديين رد فعل واضح من النمسا أو السويد[١٦].

أما الولايات المتحدة، فما عدا التصريحات الغامضة التي أدلى بها وزير الخارجية جون فوستر دالاس (John Foster Dulles) في المؤتمر الصحفي بباريس على أنه من المعقول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، لكنه تساءل عما يسمى بالمعاملة المنفصلة لجمهورية ألمانيا الاتحادية عضو حلف الناتو، لم تتخذ واشنطن أي موقف، كما تجاهلت الصحافة الأميركية في البداية الاقتراح البولندي، إلا أنها تناولت فيما بعد المزيد من البيانات حول هذا الموضوع، والتي تتعلق أيضاً باقتراح بولجانين المعبر عنها في رسائله إلى حكومات الدول الرأسمالية في كانون الأول ١٩٥٧[١٧].

حتى السابع من كانون الثاني ١٩٥٨، لم تتلق بولندا أي رد رسمي على محادثات كانون الأول ١٩٥٧، التي أجراها وزير خارجيتها آدم راباكي مع سفراء القوى الثلاث ومحادثات ممثليه في دول الناتو الأخرى، وتقول الصحافة الغربية إن وزراء خارجية الدول الغربية، وبصفة خاصة بريطانيا، بصدد صياغة تعليمات لسفرائها في وارشو لإجراء محادثات مع الوزير راباكي من أجل الحصول على معلومات أكثر دقة حول الاقتراح البولندي[١٨].

الحجج الرئيسية والاعتراضات المقدمة ضد خطة راباكي[١٩]:

١- تأتي المبادرة البولندية لتدمير الهيكل الاستراتيجي لحلف الناتو، إذ يُشار إلى أنَّهُ على الرغم من أنَّ الجيش الألماني كان في المرحلة التنظيمية، إلَّا أن المنطقة الألمانية تشكل أساس الهيكل العسكري لحلف الناتو، وأنَّ القضاء على الأسلحة النووية الحرارية، ومنشآت التخزين ومنصات الإطلاق في هذه المنطقة، سيؤدي عمليا إلى تفوق الاتحاد السوفييتي، كما ستعطي ميزة للصواريخ السوفييتية بعيدة المدى على الصواريخ الأميركية متوسطة المدى التي يمتلكها الجانب الأمريكي آنذاك، وجاء أحد الردود على هذا الاعتراض من الصحافة الغربية، لاسيما في التايمز(The Times) التي أَكَّدَت الطابع الوهمي للفرضية القائلة بأنَّ المنطقة الألمانية كانت لا غنى عنها للخطط الإستراتيجية لحلف الناتو، وأيضاً خطاب نورستاد(Norstad's speech) في الثالث والعشرين من كانون الأول ١٩٥٧، إذ قال إنه "من وجهة النظر العسكرية، لا يبدو أنَّ الاقتراح البولندي بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية يشكل عقبة أمام نظام نشر صواريخ الناتو التي يتم التحكم فيها عن بعد".

٢- تهدف المبادرة البولندية إلى خلق وضع "يميز" ألمانيا الغربية في معسكر الناتو، وربما بعد ذلك فصلها عن المعسكر.

٣- من وجهة نظر السياسة الألمانية الغربية، فإن إحدى الحجج الرئيسة هي الاتهام بأنَّ إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية على كلا جانبي إلالب يعني العمل كالمعتاد فيما يتعلق بإعادة توحيد ألمانيا وتعزيز الاندماج.

٤- كانت هناك شكوك حول ما إذا كانت خطة راباكي قد تم وضعها من قبل البولنديين أو الاتحاد السوفيتي، لذا في الآونة الأخيرة، بذل الصحفيون والسياسيون الغربيون، ومعظمهم من البريطانيين، جهودًا للتحقيق من ذلك ومعرفته.

٥- نظام السيطرة والتحكم في المنطقة الخالية من الأسلحة النووية يلقى اهتماماً متزايدًا. وعلى وفق ذلك يجب أنْ نفترض أن هذه القضية ستكون الموضوع الرئيس لمزيد من المحادثات الدبلوماسية.أي كيف سيكون التحكيم في المنطقة المقرر إقامتها.

٦- نشرت بعض الدوائر الغربية الادعاء بأن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية ليست اقتراحاً واقعياً، لأن الاتحاد السوفيتي لن يقبل أبداً بخطة مقبولة من الغرب.

خطة راباكي وقضايا سياسية أخرى:

ربطت المناقشات والخطب الصحفية التي ألقاها السياسيون الغربيون في كثير من الأحيان الاقتراح البولندي بقضايا أخرى، مثل انسحاب القوات الأجنبية من ألمانيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا، والمفاوضات مع الاتحاد السوفيتي، وتزعم الدوائر المؤيدة لخطة راباكي أن الموضوع الأكثر سهولة في البحث والمناقشة مع الاتحاد السوفيتي يمكن أن يكون الاقتراح البولندي، والذي قد يؤدي أيضاً إلى انسحاب القوات الأجنبية من وسط أوروبا[٢٠].

وخلال المناقشات حول خطة راباكي في الثامن من كانون الثاني ١٩٥٨، أوضح السفير الأميركي جاكوب دينيلي بيم (Jacob Dyneley Beam) إنه لا يوجد نظام رقابة يمكن أنْ يضمن الأمن بشكل كامل بدون حد أدنى من الثقة من كلا الطرفين، ومن جانبه أثار السفير الفرنسي دي كاربونيل(De Carbonell) مسألة جمهورية ألمانيا الديمقراطية كعقبة أمام اتفاق محتمل، سواء من حيث توقيع الاتفاقية أو من حيث وكلاء السيطرة (لن تسمح حكومة جمهورية ألمانيا الديمقراطية بإدراج ممثلي ألمانيا الديمقراطية في فريق المفتشين) وأعرب السفير الفرنسي عن شكه فيما إذا كان من المهم في ضوء الأسلحة الحديثة وخاصة الصواريخ نقل قاذفات ومخزونات الصواريخ النووية عدة مئات من الكيلومترات غربا وشرقا، واعترف بأنَّ هذا ليس مهماً من الناحية الاستراتيجية، وأنَّ الحرب يمكن أنْ تبدأ حتى لو كانت هناك منطقة خالية من الأسلحة النووية[٢١].

ومن جانبه أثار بول هنري سباك(Paul Henri Spaak)، الأمين العام لحلف الناتو، قضية تحرير أوروبا الوسطى من الأسلحة النووية، مدعيا أنَّ فكرة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية غير مجدية عسكريا، لأن تكنولوجيا الصواريخ المعاصرة زادت بشكل كبير من المدى الفعال للصواريخ النووية. ورفض رئيس الولايات المتحدة الأميركية، في رده على بولجانين في الثاني عشر من كانون الثاني ١٩٥٨، فكرة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية، لأنه لم يجدها وسيلة فعالة لتخفيف التوتر الدولي. وأشار في الوقت نفسه إلى أنه سيحقق في المسألة بشكل أكثر شمولاً مع حلفاء حكومته. وفي الشأن نفسه ذكر المستشار كونراد أديناور، في رده المكتوب على بولجانين في العشرين من كانون الثاني ١٩٥٨، أنه ليس مهماً من وجهة نظر جمهورية ألمانيا الاتحادية أذ تم تخزين الأسلحة النووية، وكذلك الاتفاق مع هنري سباك على أنَّ المنطقة الخالية من الأسلحة النووية ستكون بلا فائدة من وجهة نظر استراتيجية، وأضاف السؤال الأكثر أهمية

سيكون الحظر الشامل لإنتاج الأسلحة النووية، وأصر وزير الخارجية الفرنسي كريستيان بينو(Christian Pineau)، في رده الذي كتبه إلى جروميكو في الثالث عشر من شباط ١٩٥٨، على ترتيب قمة حول لم شمل ألمانيا، وهو ما اقترحه أيضًا الاتحاد السوفيتي. ووفقا له، فإن خطة راباكي ستكون بنداً على جدول أعمال ذلك الاجتماع. وبالتالي، بتلخيص رد فعل الدول القيادية في حلف الناتو، يمكننا أن نستنتج ما يلي: إمَّا أنَّ الإصدار الأول من خطة راباكي قد تم رفضه تماماً، أو خضع لشروط ومطالب لم يكن من الممكن تلبيتها في ظل ظروف الحرب الباردة أو كانت من بين أسباب الحرب الباردة مثل المسألة الألمانية[٢٢].

ومع الأخذ في الاعتبار عدداً من الآراء الواردة في البيانات التي تم الإدلاء بها فيما يتعلق بالاقتراح البولندي، ونتائج المناقشات التي ظهرت فيما يتعلق بهذا الاقتراح، ومن أجل تسهيل المحادثات، والتوصل إلى اتفاق قررت الحكومة البولندية تقديم مزيداً من التفاصيل لمقترحاتها، وكما يأتي[٢٣]:

أولاً: يجب أنْ تغطي المنطقة المقترحة أراضي بولندا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية وجمهورية ألمانيا الاتحادية، ولن يتم تصنيع الأسلحة النووية أو تخزينها على هذه الأراضي، ولا يكون هناك نشر للمعدات أو الآلات المصممة لخدمتها، ويُحظر استخدام الأسلحة النووية ضد هذه المنطقة.

ثانياً: يستند جوهر الالتزامات الناشئة عن إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية إلى الافتراضات التالية[٢٤]:

١- تتعهد دول المنطقة بعدم إنتاج أي نوع من الأسلحة النووية أو الاحتفاظ بها أو استيرادها لأغراضها الخاصة، وعدم السماح بنشر أي نوع من الأسلحة النووية على أراضيها، وعدم تركيب أو السماح بدخول أجهزة ومعدات ذات صلة بالأسلحة النووية إلى أراضيها؛ بما في ذلك قاذفات الصواريخ.

٢-تلتزم القوى الأربع (فرنسا، والولايات المتحدة، وبريطانيا، والاتحاد السوفيتي) بعدم تجهيز قواتها المتمركزة في المنطقة بأسلحة نووية، وعدم صيانة أو تركيب أي أجهزة ومعدات مخصصة لمثل هذه الأسلحة بما في ذلك قاذفات الصواريخ على أراضي دول المنطقة؛ وعدم القيام بأي شكل وتحت أي ذريعة بإتاحة مثل هذه الأسلحة أو المعدات والآلات النووية للحكومات أو الهيئات الأخرى في المنطقة.

٣-على القوى الحائزة للأسلحة النووية أنْ تتعهد بعدم استخدام هذه الأسلحة ضد دول هذه المنطقة أو أي منشآت موجودة فيها، وبهذه الطريقة، ستلتزم القوى باحترام وضع

المنطقة كمنطقة خالية من الأسلحة النووية، ولن تستخدم الأسلحة النووية ضدها.

٤- تتعهد الدول الأخرى التي تتمركز قواتها على أراضي أي من أعضاء المنطقة بعدم تزويد قواتها بأسلحة نووية، وعدم نقل هذه الأسلحة إلى الحكومات أو الهيئات الأخرى في هذه المنطقة، كما يجب عليهم عدم تركيب أي أجهزة ومعدات مخصصة للتعامل مع الأسلحة النووية، بما في ذلك قاذفات الصواريخ ، في مناطق دول المنطقة، أو نقلها إلى الحكومات أو الهيئات الأخرى في تلك المنطقة.

ثالثا[٢٥]:

١- من أجل ضمان فعالية وأداء الالتزامات الواردة في البند الثاني، نقطة ١ و ٢ و ٤ تتعهد الدول المعنية بإنشاء نظام رقابة واسعة وفعالة في أراضي المنطقة المقترحة والخضوع لعملياتها، ويمكن أنْ يشتمل النظام على كل من التحكم والسيطرة البرية والجوية، ويمكن أيضاً إنشاء نقاط تفتيش مناسبة، مع السلطة والقدرة على ضمان فعالية عمليات التفتيش. ويمكن أن يوفر نظام المراقبة الذي أقيم للمنطقة الخالية من الأسلحة النووية خبرات مفيدة في تنفيذ اتفاقات نزع السلاح.

٢- يجب إنشاء جهاز مراقبة مناسب للإشراف على تنفيذ الالتزامات المقترحة. على سبيل المثال، ويمكن أنْ يتكون هذا الجهاز من ممثلين معينين من قبل أجهزة حلف الناتو وحلف وارشو. ويمكن أن يشمل أيضاً مواطنين أو ممثلين عن دول لا تنتمي إلى أي تجمع عسكري في أوروبا.

رابعا: إنَّ أبسط شكل من أشكال الاعتراف بالتزامات الدول التي تشكل المنطقة الخالية من الأسلحة النووية هو التوقيع على معاهدة دولية. ومع ذلك، من أجل تجنب المضاعفات التي يمكن أن تلاحظها بعض البلدان في مثل هذا الحل من خلال مایاتي[٢٦]:

١- يمكن أن تتخذ هذه الالتزامات شكل أربعة بيانات أحادية الجانب لها طابع التزام دولي، وتودع لدى جهة إيداع متفق عليها.

١- يمكن صياغة التزامات القوى العظمى في شكل وثيقة مشتركة أو إعلانات أحادية الجانب.

٣- التزامات الدول الأخرى التي تتمركز قواتها على أراضي المنطقة الخالية من الاسلحة النووية، يمكن أن تتخذ شكل إعلان أحادي الجانب.

بناءً على الاستنتاجات المذكورة أعلاه، تقترح حكومة بولندا بدء المحادثات من أجل بلورة تفصيلية لخطة إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية، وإعداد الوثائق والضمانات ذات الصلة وسبل تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها. ولدى حكومة بولندا أسباب للادعاء بأنَّ تبني المقترحات لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط أوروبا

من شأنه أن يسهل الاتفاق على التخفيض المناسب للأسلحة التقليدية والقوات الأجنبية المتمركزة على أراضي دول المنطقة.

وفي الرابع عشر من شباط ١٩٥٨، أرسلت الحكومة البولندية مذكرة إلى حكومات فرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفيتي، والبلدان المهتمة الأخرى، ومنها بلجيكا وكندا والدنمارك وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية، وكذلك فيما يتعلق بالممثل السويدي لإحالته إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية، بشأن اقتراحها المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أوروبا الوسطى، وعلى وفق ما تقدم فإن الغرض من الاقتراح البولندي هو إزالة الأسلحة النووية ووسائل إيصالها، وتخفيض القوات العسكرية والأسلحة التقليدية في منطقة محدودة، مما يمكن أنْ يسهم في تخفيف التوتر وتقليل خطر الصراع على تلك الأراضي بشكل كبير. أما النطاق الإقليمي للاقتراح فيجب أنْ يشمل بشكل أساسي الدول التالية: جمهورية بولندا الشعبية، جمهورية التشيكوسلوفاكية الاشتراكية[٢٧].

تدرك الحكومة البولندية أنَّ حل مشكلة نزع السلاح على نطاق عالمي يتطلب قبل كل شيء مفاوضات بين القوى العظمى والدول الأخرى المهتمة، لذلك تدعم حكومة بولندا اقتراح حكومة الاتحاد السوفيتي بشأن اجتماعات كبار نشطاء الدولة على أعلى مستوى بمشاركة رؤساء الحكومات. يمكن أنْ يؤدي هذا الاجتماع أيضًا إلى الاتفاق بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط أوروبا، إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بين الدول المعنية بحلول ذلك الوقت، وعلى أية حال فإنَّ بدء المحادثات حول منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط أوروبا آنذاك من شأنه أنْ يسهم في نجاح الاجتماع، وتأمل حكومة بولندا أن تدرس حكومة الولايات المتحدة المذكرة المرفقة، وأنَّ المقترحات الواردة فيها ستلتقى تفهم الولايات المتحدة. ومن جانبها تبدي حكومة بولندا استعدادها لمواصلة تبادل الآراء مع حكومة الولايات المتحدة بشأن هذه المسألة[٢٨].

في الأسابيع التالية لنشر الوثيقة على الملأ، احتلت خطة راباكي صدارة اهتمام الدبلوماسية الدولية. وتظهر مصادر الأرشيف في فيينا وبودابست أيضاً أنَّ كل عاصمة تقريباً كانت منخرطة في هذا الأمر. إذ أصدرت الحكومة السوفيتية بيانًا في التاسع عشر من شباط ١٩٥٨، أعلنت فيه دعمها لخطة راباكي، وفعلت جمهورية ألمانيا الديمقراطية(الشرقية) الشيء نفسه في الثامن والعشرين من شباط من العام نفسه، وتبعها لاحقاً أعضاء حلف وارشو، لكن بعد بعض المفاوضات، رفض أعضاء حلف الناتو، الواحد تلو الآخر، إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية، وكان أهم

مخاوفهم هو أنَّ إنشائها سيؤدي إلى ميزة غير متكافئة لجانب حلف وارشو، إذ ستصبح أوروبا الغربية بلا حماية ضد الاتحاد السوفيتي مع تفوقه في التسلح التقليدي، كما اعترضت إيطاليا على أساس أن دول المنطقة ستكون معزولة ضد أي هجوم نووي، وليس لديها ما تدافع به عن نفسها. أمَّا الولايات المتحدة الأميركية فكانت مهتمة بشكل أساسي بمسألة السيطرة، وفي ضوء التطورات الأخيرة في تكنولوجيا الصواريخ، لم ترَ أي سبب لمثل هذه المنطقة الخالية من الأسلحة النووية، ومن ناحية أخرى، بحثت كندا عن حل وسط، وطبقاً لاقتراحهم، فإنَّ إعداد ونشر صواريخ جو – جو قصيرة المدى سيكون محظوراً في المنطقة، لكن الأسلحة التكتيكية يمكن أن تبقى هناك، كما طرحوا فكرة السماح للقوى العظمى فقط بنصب أسلحة نووية في المنطقة التي اقترحها البولنديون، بينما لن يُسمح للدول الصغيرة، ومع ذلك، من الواضح أنَّ هذه الأفكار ظلت مجرد أفكار وفي النهاية تم رفض هذه الخطة من قبل كندا أيضاً، كما رفضت المبادرة من قبل جمهورية ألمانيا الاتحادية[٢٩]، وكان كونراد أديناور يخشى أنَّهُ بعد إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية، لن يسحب الأمريكيون فقط الأسلحة النووية المتمركزة في مناطق غرب ألمانيا، بل أيضًا قواتهم، بعد أنْ حُرموا من أسلحتهم الحديثة، وهذا من شأنه أنْ يجعل جمهورية ألمانيا الاتحادية معزولة في مواجهة موسكو في حالة إعادة تسليح جمهورية ألمانيا الديمقراطية، وبالتالي، من وجهة نظر كونراد أديناور، كان الغرض من الفكرة البولندية بأكملها هو منع إعادة التسلح الألماني وإجبار القوات الأميركية على الانسحاب من أوروبا[٣٠].

الموقف الدولي من خطة راباكي:

١- موقف الولايات المتحدة الأميركية:

ناقش السفير البولندي في واشنطن روموالد سباسوفسكي(Romuald Spasowski) الآراء الأميركية حول خطة راباكي، بما في ذلك الاهتمام والردود السلبية التي تلقتها، فيما يتعلق بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية، إذ لاحظت الحكومة البولندية اهتماماً كبيراً بمبادرتها في الدوائر الرسمية في واشنطن، وبدأ التحليل التفصيلي لمختلف جوانب خطة راباكي عندما ناقشها مجلس الأمن القومي كأحد المقترحات، وكنقطة خلافية بين وزير الخارجية جون فوستر دالاس ومساعد الرئيس الخاص هارولد ستاسن(Harold Stassen)، إذ أكد الاخير أنَّ من مصلحة الولايات المتحدة مواصلة محادثات نزع السلاح، لذا يمكن قبول المبادرة البولندية كواحدة من الموضوعات، على الرغم من أن الولايات المتحدة ترى بعض الصعوبات الجدية، إلَّا أنَّ الخطة

البولندية كان لها- من وجهة نظره- عدة مزايا: فهي شائعة في أوروبا، ومحدودة من حيث المنطقة والنطاق، مما يجعل بعض المرونة ممكنة، وبصرف النظر عن ذلك، فهو الاقتراح البناء الوحيد الخالي من عبء الماضي، أما جون فوستر دالاس فاعتقد أنَّ الأمر كان صعباً من الناحية السياسية، لأنَّهُ أدى إلى تحييد ألمانيا. كما أنَّهُ يعني الاعتراف بجمهورية ألمانيا الديمقراطية (الشرقية)، أمَّا عسكرياً، فإنَّ الاقتراح البولندي لا يجلب شيئاً في ضوء تقدم تكنولوجيا الصواريخ، لاسيما في الاتحاد السوفيتي، كما أن الولايات المتحدة الأميركية لا يمكنها وفقاً لنظرية ميزان القوى العالمي الدخول في مفاوضات نزع السلاح دون تحضير دقيق، إذ إنَّ العالم سيفسرها نقاط ضعف للولايات المتحدة، وقد انتصرت وجهة نظر دالاس بعد أن أيده نيكسون وكذلك البنتاغون، وعلى الرغم من أنَّ لا أحد يشكك في جذور المبادرة البولندية أو في صدق نواياها، إلَّا أنَّهُ مع ذلك، يشعر المرء ببعض الشكوك حول ما إذا كان ذلك ليس جزءاً من خطة أوسع للاتحاد السوفييتي[٣١].

أوضح الممثل الدائم لبولندا في الأمم المتحدة جيرزي ميشالوفسكي (Jerzy Michałowski) في تقريره من نيويورك في التاسع عشر من كانون الثاني ١٩٥٨، الأسباب الكامنة وراء الموقف السلبي لوزارة الخارجية الأميركية تجاه خطة راباكي بعد إجرائه سلسلة من المحادثات حول تلك الخطة، ومفاوضات نزع السلاح مع رؤساء البعثات الأخرى (السويد والدنمارك والنرويج ومصر وفرنسا والهند وإندونيسيا واليونان والمكسيك والاتحاد السوفيتي وكبار المسؤولين في الأمانة العامة للامم المتحدة[٣٢].

أن الموقف الرسمي للولايات المتحدة والاستنتاجات من تلك المحادثات التي يمثلها جون فوستير دالاس وجزء كبير من وزارة الخارجية كان سلبي بشكل واضح، ومع ذلك، هناك خلافات في الرأي بين الخبراء السياسيين في واشنطن حول هذا الموضوع، وبغض النظر عن الحجج المعلنة والمعروفة، فإن الموقف السلبي للحكومة الأميركية هو نتيجة لما يلي[٣٣]:

١-لا تريد حكومة الولايات المتحدة آنذاك التفاوض مع الاتحاد السوفيتي، بسبب تخلفها في تكنولوجيا الصواريخ وآثارها على توازن القوى، وكذلك الآثار النفسية والدعاية، والحاجة إلى زيادة ميزانية التسلح لتحقيق التوازن بين قوى سباق التسلح، وبسبب الاحتياجات الاقتصادية، وتعثر الحلفاء والحاجة إلى تقوية أنفسهم قبل المفاوضات، والسعي لاستعادة التأثير في الدول الآسيوية "المحايدة" أيضا قبل المفاوضات، واستعادة النفوذ في الشرق الأوسط، وكذلك العامل

التكتيكي، وفي ذلك الوقت، فأن المفاوضات التي سيفرضها الاتحاد السوفيتي من شأنها ان تؤكد قوته.

كما يشير بعض المحاورين إلى عدم وجود مفهوم محدد لهدف المفاوضات في واشنطن، إذ تبين أن جميع الافتراضات الأيديولوجية لسياسة دالاس وهمية، وذلك لأنَّها تقوم على سوء تقدير لتوازن القوى، وهذا الموقف الأساسي تجاه المفاوضات بشكل عام يحدد الموقف تجاه "خطة راباكي".

٢- سبب آخر مهم للموقف السلبي من الخطة هو قضية ألمانيا، أي الخوف من أنْ تكون الخطة خطوة أولية نحو تحييد ألمانيا، مما يعني تقويض أسس الناتو، ومع ذلك، هناك جانبٌ آخر لهذه المسألة هو الخوف من أنَّ علامات التردد من جانب الولايات المتحدة الأميركية في هذا الأمر قد تؤدي إلى تحول جمهورية ألمانيا الاتحادية إلى الحكم الذاتي والتوافق مع المصالح السوفيتية.

٣- أنَّ أحد مبادئ السياسة الأميركية هو إدامة أسطورة استحالة التوصل إلى اتفاق مع الاتحاد السوفيتي وتنفيذه، لاسيما وأنَّ وزارة الخارجية تدرك جيداً أن خطة راباكي يمكن تحقيقها وتنفيذها بسهولة نسبياً، وهذا هو سبب جاذبيتها في أوروبا، لذلك تعتقد أنَّهُ من الضروري معارضة الخطة. وإذا ماتم تنفيذها، فإنَّ ذلك لن يقوض المبدأ ذاته فحسب، بل قد يؤدي إلى مزيد من الاتفاقات الجزئية، غير المقيدة بشروط لصالح الولايات المتحدة الأميركية.

٤- تتطلب مناقشة خطة راباكي شكلاً من أشكال الاتصال أو التقارب بين جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية، وهذه مرة أخرى واحدة من تلك القضايا التي تثير الخوف في الولايات المتحدة الأميركية، لأنَّها قد تقود بون لاستنتاج أنَّ إعادة توحيد ألمانيا ممكن في شكل مختلف عما وعدت به الولايات المتحدة.

٥- هناك أيضاً العديد من الحجج العسكرية ضد الخطة، وغالباً ما تتعارض مع بعضها البعض، على سبيل المثال، من ناحية يقولون إنَّ الخطة ليست مهمة؛ لأنَّ التقدم في تكنولوجيا الصواريخ يجعل وجود منطقة خالية من الأسلحة النووية غير ذات أهمية ولاقيمه لها، من ناحية أخرى ، يزعمون أنَّ حرمان القوات في ألمانيا الغربية من الأسلحة النووية يضعف قوات الناتو مقابل قوات حلف وارشو، إلَّا أنَّهُ يجب الاستنتاج أنَّ الحجج العسكرية تعامل معها جميع المحاورين على أنها ثانوية، وكانت الأهمية الأساسية دائماً إلى الجانب السياسي.

٦- من اللافت للنظر أنَّهُ في نقدها لخطة راباكي، تتجنب الولايات المتحدة عموماً

التأكيد على أنها مقترح بولندي، بل تربطها بالمقترحات السوفيتية.

وفي السابع من ايار ١٩٥٨ بعث وكيل وزير الخارجية البولندي برسالة إلى مبعوثه الدائم في الأمم المتحدة في نيويورك وسفيره في لندن بشأن المزيد من الإجراءات الدبلوماسية فيما يتعلق بخطة راباكي، لاسيما وان الحكومة البولندية تعتقد أنَّ الرد الأمريكي، وإنْ كان سلبياً بشكل عام، إلَّا أنَّهُ يجب أنْ لا يقوض الاقتراح البولندي الذي يعد مقدمة لنزع السلاح بشكل عام وقد يسهم في إيجاد مناخ أفضل لحل القضايا الأخرى، وعلى وفق ذلك تعتزم بولندا مواصلة المناقشة الدولية حول هذا الموضوع[٣٤]. ويبدو أنَّ حكومة الولايات المتحدة الأميركية لا تأخذ هذا وبعض الجوانب الأخرى لخطة راباكي مثل السيطرة على مسألة الأسلحة التقليدية في الاعتبار.

موقف بريطانيا:

أجرى وكيل وزير الخارجية البولندي جوزيف وينيفيتش محادثات بشأن خطة راباكي مع السفير البريطاني في وارشو السير إريك ألفريد برثود (Sir Eric Alfred Berthoud) في السادس عشر من كانون الثاني ١٩٥٨، وخلالها أوضح برثود إنه يعمل وفقاً لتعليمات خاصة من حكومته، لاسيما فيما يتعلق بالاقتراح البولندي الذي يثير بعض الاعتراضات الواضحة، لكن الحكومة البريطانية تحللها بهدف معرفة ما إذا كان يحتوي على عناصر يمكن أنْ تكون أساساً لبعض المقترحات البديلة[٣٥]، وعلى وفق ما تقدم فإن خطة راباكي لا تزال قيد الدراسة والتحليل في لندن، وأنَّ الحكومة البريطانية ستتخذ بلا شك موقفاً بشأنها في المحادثات مع بولندا.

وفي رده اشار جوزيف وينيفيتش إلى أن خطة راباكي هي مساهمه بولندية في كسر الجمود الدولي لنزع السلاح وتهدئة الوضع الدولي، وعلى الرغم من أنَّها تمثل –من وجهة النظر البولندية– خطوة صغيرة في مجال حصر السلاح النووي، إلَّا أنَّها مهمة من الناحية الواقعية، وعلى وفق ذلك تتوقع بولندا رداً عبر القنوات الدبلوماسية[٣٦]. يبدو أنَّ الاعتراض البريطاني قائم على اساس الرغبة بمعرفة المزيد من التفاصيل والتوضيحات حول الخطة، وكذلك تحديد العلاقة بين هذه الخطة والمقترحات السوفيتية.

وفي رسالته في السادس من آيار ١٩٥٨، أوضح مستشار السفارة البولندية في لندن كارول ماكوزينسكي (Karol Małcużyński)، أن الحكومة البريطانية أكدت في بياناتها وردودها أنَّ الخطة البولندية تدرس بعناية" وعلى الرغم من الاعتراض الواضح، إلا أنه يمكن صياغة مقترحات بريطانية بناءة مضادة، كما أدلى

كبار المسؤولين في وزارة الخارجية البريطانية، والصحفيين، والمراسلين الدبلوماسيين، في محادثات خاصة بتصريحات مماثلة، مؤكدين أن خطة راباكي ليست ملاحظة عرضية، وإنما كانت بالفعل موضوعا للدراسة في وزارة الخارجية وأن بريطانيا ستقدمها إلى أعضاء الناتو لمناقشتها، وفي الوقت نفسه أعرب بعض الصحفيين اليساريين من حزب العمال عن مخاوفهم من أنَّ وزارة الخارجية في الواقع لا تجري أي تحليل، وأنَّ ردود الحكومة هي مجرد أعذار على أمل أنْ يتلاشى الاهتمام بالمقترح البولندي(٣٧).

وعلى وفق ماتقدم يمكن استنتاج الآتي: أنَّ الحكومة البريطانية تعتزم التأثير على أعضاء الناتو، ولاسيما الولايات المتحدة الأميركية، لمناقشة خطة راباكي، ولكن على أساس مقترحات مضادة محددة من الغرب، ويجب أن تستند هذه المقترحات المضادة إلى توسيع مفهوم التحييد ليشمل أيضاً التخفيض التدريجي للقوات المسلحة التقليدية، وكذلك الانسحاب التدريجي لقوات الاحتلال من المنطقة، ومن أجل تجنب (إنشاء) "وضع خاص" لجمهورية ألمانيا الاتحادية، لا ينبغي رسم المنطقة المحايدة على طول حدود الدولة، ولكن على طول حزام محدد بالأميال يمتد بشكل مستقل عن حدود الدولة(٣٨).

وخلال محادثاته مع وزير الخارجية البولندي آدم راباكي في السابع عشر من آيار ١٩٥٨، قدم السفير البريطاني في وارشو إريك ألفريد برثود مذكرة بريطانية رداً على المذكرة البولندية بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط أوروبا، ومن جانبه أعلن راباكي بأنَّ حكومته ستقوم بدراسة المذكرة بعناية والرد عليها في الوقت المناسب، لاسيما وأنَّ البولنديين مصممون أيضاً على الدفاع عن مزايا ومضامين مقترحاتهم، ومما جاء في المذكرة البريطانية:" تعرب حكومة جلالة الملكة عن تعاطفها مع جهود الحكومة البولندية لضمان وزيادة أمن بلادهم، وتشارك الحكومة البولندية رغبتها في تحقيق تقدم في مجال نزع السلاح وتخفيف التوتر الدولي، ومع ذلك، ترى حكومة جلالة الملكة أنَّ مقترحات الحكومة البولندية تثير قضايا أوسع نطاقاً، والتي يبدو أنها لا تقدم حلاً لها، ومن بين هذه القضايا التهديد الذي قد ينشأ لأمن الدول الأعضاء في حلف الناتو بسبب القوة الهائلة للاسلحة التقليدية السوفيتية، إذا تم قبول مقترحات الحكومة البولندية"(٣٩).

بعث وزير الخارجية البولندي آدم راباكي في العشرين من تشرين الأول ١٩٥٨، برسالة للسفير في لندن توضح الاقتراح الجديد لخطة راباكي إذ تقسم الخطة إلى مرحلتين. في المرحلة الأولى سيكون هناك حظر على

إنتاج الأسلحة النووية في المنطقة، أي في بولندا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية وجمهورية ألمانيا الاتحادية، وحظر تسليم هذه الأسلحة إلى القوات المسلحة للدول المذكورة أعلاه وجميع القوات الأخرى. المتمركزة في المنطقة والتي لا تزال لا تمتلك أسلحة نووية (وهذا يعني، من الناحية العملية، أنَّ المرحلة الأولى لن تؤدي إلى نزع السلاح النووي للقوات الأميركية والإنجليزية والسوفيتية المتمركزة في ألمانيا)، وستتبع هذه المرحلة محادثات بين ممثلي حلف وارشو وحلف الناتو، بهدف الاتفاق على خفض القوات والأسلحة التقليدية في المنطقة. وستتم المرحلة الثانية، بإزالة الأسلحة من المنطقة بالكامل جنباً إلى جنب مع تنفيذ التخفيض المتفق عليه للقوات والأسلحة التقليدية، وسيصاحب ذلك أيضًا استحداث تدابير رقابية مناسبة. مثل هذا التعديل يتوافق مع الاقتراحات والاستنتاجات الناتجة عن مواقف العديد من السياسيين الغربيين الذين تحدثوا عن المبادرة البولندية[٤٠].

وفي العشرين من كانون الثاني ١٩٥٩، كان هناك لقاء بين السفير البولندي في لندن ونائب وزير الخارجية البريطاني أونيل(O'Neill)، لمناقشة الآراء البريطانية حول خطة راباكي، وبهذا الشأن عبر أونيل عن اعتقاده أنَّهُ لا يجب طرح خطة راباكي في ذلك الوقت في ضوء المقترحات الأوسع بشأن ألمانيا، وفي حال اجراء المفاوضات حولها فإنها ستغطي قضايا أوسع بكثير من تلك التي طرحتها خطة راباكي- فهي تشمل قانون الأمن في أوروبا وحل المسألة الألمانية، فضلاً عن أنَّ طرح خطة راباكي للمناقشة آنذاك قد يؤدي إلى تعقيدات غير مقصودة، لاسيما في ضوء المقترحات الواسعة المعلنة[٤١]. وعلى وفق ماتقدم يمكن الاستنتاج أنَّ الحكومة البريطانية اعتقدت أنَّهُ مع تقديم مقترحات أوسع فيما يتعلق بألمانيا، لا ينبغي مناقشة خطة راباكي في هذا الوقت، ولهذا تمتنع عن اتخاذ موقف بشأن خطة راباكي، على الرغم من انَّ المقترح البولندي لايزال قائماً من الناحية الرسمية.

موقف فرنسا:

أكد وزير الخارجية الفرنسي كريستيان بينو خلال محادثاته مع السفير البولندي في باريس ستانيسلاف جاجوسكي (Stanisław Gajewski)، أنه بالنظر إلى تطوير ترسانات الصواريخ، فإنَّ إخلاء الدول الأربع من الأسلحة النووية في قلب أوروبا وفقاً للاقتراح البولندي لا معنى له من وجهة النظر العسكرية، إما من الناحية السياسية، فأنه وجد أنَّ الخطة مفهومة ومثيرة للاهتمام، ولكن فقط بالنسبة للعلاقات البولندية الألمانية، كفرصة لإحراز بعض التقدم في قضية حدود أودر-نيس(Oder-Neisse)،

ومشكلة إعادة توحيد ألمانيا، ومن ناحية أخرى، هو يعارض الخطة فيما يتعلق بالعلاقات بين الناتو وحلف وارشو، لأنَّهُ- في رأيه - يجب أن تؤدي الخطة إلى مطالب بتحييد دول أخرى (على سبيل المثال، هنغاريا ورومانيا وبلجيكا وإيطاليا وأخيراً فرنسا)، والتي بدون التوصل إلى تسوية عامة لمسألة نزع السلاح والرقابة قد تتسبب في عدم التوازن، وهذا ليس في مصلحة أحد، وأنه يؤيد المحادثات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي، لذا اقترح عقد اجتماع رفيع المستوى لوزراء الخارجية قبل المؤتمر فقط لتحديد المشاركين وجدول الأعمال الذي يعلق عليه أهمية كبيرة، فضلاً عما تقدم فإن القضية الأساسية -من وجهة نظره- هي نزع السلاح والرقابة، والتي ينبغي التفكير فيها من جديد في ضوء الوضع التكنولوجي والاستراتيجي الجديد، كما أنَّ موضوع الحظر على التجارب النووية يتطلب نهجاً جديداً في ضوء التجارب السوفيتية الأخيرة باستخدام القنبلة الهيدروجينية، ووفقاً للوزير الفرنسي فإن ماتقدم اعلاه يمثل الموقف الفرنسي الرسمي بشأن الخطة البولندية[٤٢].

وخلال اجتماع مجلس وزارء الخارجية في الرابع عشر من كانون الثاني ١٩٥٨، وصل الجدل الدولي حول خطة راباكي إلى نقطة يمكن اعتبارها نهاية مرحلة معينة، وهي إصرار المجلس الدائم لحلف الناتو في رفض الخطة من حيث المبدأ، والاعتبارات التالية تكمن وراء الموقف السلبي تجاه خطة راباكي، ومنها أن الخطة تُضعف فكرة أوروبا الصغيرة من خلال سحب جمهورية ألمانيا الاتحادية بشكل فعال من الكتلة المكونة من ٦ دول أوروبية، كما أنَّها تمنع إعادة تسليح جمهورية ألمانيا الاتحادية من خلال حرمانها من الوصول إلى أحدث التقنيات العسكرية، أضافة إلى انها تستلزم انسحاب القوات الأميركية من جمهورية ألمانيا الاتحادية،لأنه لا يمكن تنظيمها بدون أسلحة ذرية، فضلاً عما تقدم فإنها تؤدي خطة راباكي إلى استمرار التفوق السوفيتي في أوروبا، فبمجرد حظر الأسلحة النووية، ستزداد القوات التقليدية لدول حلف وارشو في هذا الجزء من أوروبا بمقدار ثلاثة أضعاف[٤٣].

وعلى وفق ماتقدم ستتضمن العناصر الجديدة لخطة راباكي، استحداث ضمان بعدم قصف المنطقة الخالية من الأسلحة النووية بالأسلحة النووية، والإعراب، من حيث المبدأ، عن الاستعداد لتخفيض وتوازن القوات المسلحة التقليدية في حالة اعتماد مبدأ المنطقة الخالية من الأسلحة النووية(حظر تصنيع الأسلحة النووية ونشرها)، ووضع خطة لمراقبة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية والقوات المسلحة

التقليدية وأنواع الأسلحة، وتطوير الشكل القانوني لمعاهدة منطقة خالية من الأسلحة النووية[٤٤].

كما نقل السفير البولندي محادثته مع الجنرال شارل ديغول (Charles de Gaulle) إلى برزيميسلاف أوغرودزينسك (Przemysław Ogrodzinsk) من وزارة الخارجية البولندية في الثالث والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٨، إذ أشاد ديغول بخطة راباكي وأهميتها لامكانية تحييد وسط أوروبا والتي – من وجهة نظره – يمكن أن تكون ذات أهمية لإيجاد حل مناسب للمسألة الألمانية، والتي بدونها لا يمكن أن يكون هناك سلام في العالم، ويرى أنه لا ينبغي إيلاء أهمية جدية للموقف السلبي تجاه المقترح البولندي من جانب السلطات الرسمية في فرنسا، لاسيما وأن الرأي العام في فرنسا قدّر أهمية المبادرة البولندية[٤٥]. ومع ذلك رفضت وزارة الخارجية الفرنسية في وقت لاحق الخطة، عادَّة أنَّ العلاقات الفرنسية الألمانية أكثر أهمية من منع الأسلحة النووية الألمانية[٤٦].

موقف ألمانيا:

خلال حديثه مع رئيس البعثة العسكرية البولندية في برلين الغربية فلاديسلاف تيكوسينسكي (Władysław Tykociński) في الثاني من شباط ١٩٥٨، اوضح النائب د. هان(Dr Hahn) أحد اعضاء حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي في البوندستاغ (Bundestag)، بعد مناقشة البوندستاغ لخطة راباكي في الثالث والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٨، تتمنى الدوائر الحكومية أن لا يكون لدى البولنديين انطباع بأنَّ موقف البوندستاغ السلبي بشأن خطة راباكي مرتبط بموقفهم من تطبيع العلاقات مع بولندا، وأكد أنَّ الدوائر الحكومية لا تزال تسعى لتطبيع العلاقات مع بولندا، وأنَّ هناك العديد من الأشخاص المؤثرين في الاتحاد الديمقراطي المسيحي الذين يفكرون مثل الدكتور هان، أي يتحركون بنشاط في هذا الاتجاه. هذه أيضًا رغبة كونراد أديناور في عدم ربط موقفه من خطة راباكي بالعلاقات مع بولندا[٤٧].

وفي الثاني عشر من شباط ١٩٥٨، أوضح وزير الخارجية البولندي في مذكرته حول المشاورات البولندية السوفيتية التي أجريت في موسكو بين الثامن والعشرين من كانون الثاني إلى الثاني من شباط ١٩٥٨[٤٨] بشأن نص خطة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أوروبا الوسطى، بأنَّهُ سيتم في الرابع عشر من شباط تسليم المذكرة رسمياً إلى سفراء الاتحاد السوفيتي وجمهورية ألمانيا الديمقراطية، وإلى سفير بلجيكا والقائم بأعمال سفارة الدنمارك وكندا، كدول لها قوات في ألمانيا الغربية، فضلا عن المحادثات التي تجرى انذاك مع السويد بشأن نقل المذكرة إلى حكومة جمهورية

ألمانيا الاتحادية في الثالث عشر من الشهر نفسه، وستكون المذكرة الموجهة إلى تلك البلدان مصحوبة بملاحظات موجزة مختلفة تشير إلى الاتصالات السابقة، وردود الفعل الدولية فيما يتعلق بالمقترح البولندي، فضلاً عن إبلاغ الدول المهتمة الأخرى في الوقت المناسب، كما ستتم مناقشة مسألة الاجتماع على أعلى مستوى[٤٩].

وفي ردها على المذكرة التي سلمتها إليها الحكومة البولندية في الثالث عشر من شباط ١٩٥٨ عبر وزارة خارجية المملكة السويدية، أعلنت حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية في الرابع والعشرين من الشهر نفسه، أنَّ خطة راباكي هي أحدى المقترحات العديدة المتعلقة بالنظام المستقبلي للأمن الأوروبي، التي لا يمكن التفاوض عليها دون ربطها بمسألة إعادة توحيد ألمانيا، وعلى وفق ذلك فإن مسؤولية هذه المفاوضات تقع في المقام الأول على عاتق القوى الأربع، التي اعترفت- بصفتها القوى المحتلة عام ١٩٤٥- بشكل لا لبس فيه بالتزاماتها في قمة جنيف لرؤساء الحكومات في الثالث والعشرين من تموز عام ١٩٥٥، ولعدم رغبة الاتحاد السوفيتي، باعتباره إحدى هذه القوى، في الوفاء بالتزاماته، لا ترى حكومة ألمانيا الاتحادية أي طريقة أفضل لصالح الأمن الدائم في أوروبا، والذي لا يمكن تصوره دون إعادة توحيد ألمانيا، من تذكير الحكومة السوفييتية باستمرار بالتزامها بسرعة ربط إعادة توحيد ألمانيا بمسائل الأمن الأوروبي وجعله موضوعًا لمفاوضات جادة بين القوى الأربع وسترحب الحكومة الاتحادية بذلك بشكل خاص إذا كانت الحكومة البولندية مستعدة لدعم هذه الجهود وبالتالي تقديم مساهمة كبيرة في قضية السلام والأمن في أوروبا. ومع ذلك، فإن الحكومة الاتحادية مستعدة لدراسة المذكرة البولندية بدقة في ضوء الاعتبارات المذكورة أعلاه[٥٠].

موقف النمسا:

ناقش القائم بالأعمال البولندي في فيينا جوريسيوا (Jurysiowa) في الرابع والعشرين من شباط ١٩٥٨، ردود فعل المسؤولين والصحفيين النمساويين على خطة راباكي، مع أحد مسؤولي وزارة الخارجية النمساوية جوزيف شوينر (Joseph Schoener)، واعتقد الأخير أنَّ خطة راباكي يمكن أن تكون أساساً للمناقشة وأنَّ بلاده تنظر بإيجابية إلى جميع المبادرات السياسية الرامية إلى تخفيف التوتر الدولي، لأنَّ تنفيذها يعزز حياد النمسا ومكانتها، وهم أنفسهم لا يتحدثون عن هذا الأمر لأنه لا يعنيهم؛ لأن النمسا منطقة خالية من الأسلحة النووية[٥١].

وعندما سُئل لماذا لا تدلي النمسا بأي تصريحات حول هذا الموضوع- فالحياد لا

يعني الامتناع عن دور نشط في السياسة الخارجية- أوضح أنهم سيجدون أنه من المحرج التحدث عن هذا الموضوع، ولاسيما أنَّ (٣٤%) في المائة من الواردات النمساوية تأتي من ألمانيا الغربية[٥٢].

موقف تشيكوسلوفاكيا:

اعرب السفير البولندي في براغ ماريا ويرينا (Maria Wierna) عن رفضه للأفكار التشيكوسلوفاكية لتعديل خطة راباكي بهدف توسعها الإقليمي، وحذر أيضًا من حملة الدعاية التي ينوي المسؤولون التشيكوسلوفاكيون القيام بها، إذ أشار البولنديون إلى أنَّ تحويل المبادرة الخاصة بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية إلى حزام محايد يمتد من الدول الاسكندنافية إلى البحر الأدرياتيكي، هو أمر مثير للقلق، ويعده البولنديون ضاراً، والترويج لمثل هذه الأفكار هو تعبير عن سوء فهم لخطة راباكي لدى تلك الدوائر في الغرب التي حاولت نسفها وتغييرها، نظرا للشعبية الكبيرة التي حظيت بها الخطة في هذه المرحلة، لأنَّ الادعاء بأنَّ خطة راباكي لا تقتصر على المنطقة الخالية من الأسلحة النووية التي تم تحديدها، ولكنها تهدف إلى تحييد أوروبا بأكملها، مما يهدد أسس حلف الناتو، ويثير التردد والخوف حتى في الأوساط المؤيدة للخطة. ولذلك فمن الخطأ التكتيكي الترويج لفكرة توسيع الخطة إلى دول أخرى في ذلك الوقت، لاسيما وأن الترويج لها من قبل دولة مشاركة في المنطقة يؤكد حجج المعارضين على حساب المبادرة البولندية، فضلاً عن ذلك، فإنه يعطي سببا للتعليق على الاختلافات في مواقف بولندا وتشيكوسلوفاكيا بشأن هذه المسألة[٥٣].

وفي السادس من آب ١٩٥٨، وجهت الحكومة البولندية سفيرها في براغ بنقل رسالتها الجوابية بشأن مبادرة الحكومة تشيكوسوفاكيا ومما جاء فيها: في الوقت الذي تبدي فيه الحكومة البولندية تفهمها وتقديرها للهدف من وراء المبادرة التشيكوسلوفاكية، ومع ذلك، وبعد دراسة متأنية، فإن لدى بولندا شكوك جدية حول تأثير رفع المسألة إلى الأمم المتحدة، وفقا للعديد من الحجج، ومنها أنه لا تزال هناك فرص لمزيد من العمل من جانب البولنديين لصالح المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في وسط أوروبا، كما أنَّ اقتراح إنشاء العديد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية من شأنه تحويل الانتباه عن مسألة إخلاء المنطقة الألمانية من الأسلحة النووية، وفي الوقت نفسه، سيتم تفسيره على أنه شكل ضمني لفرض حظر عالمي على الأسلحة النووية، وإذا تم رفض هذا الاقتراح في الأمم المتحدة، فإنَّ ذلك من شأنه أنْ يجعل من الصعب على دول المنطقة اتخاذ أي إجراء

دبلوماسي لإنشاء منطقة في وسط أوروبا(٥٤).

وعلى الرغم مما تقدم، إلَّا أنَّ تشيكوسلوفاكيا ومن خلال سفيرها في وارشو كاريل فوياتشيك (Karel Vojáček)، سلمت الحكومة البولندية مذكرة في الثاني عشر من آب ١٩٥٨، بررت فيها تقديمها اقتراح جديد للدورة الثالثة عشرة للأمم المتحدة، والذي لم يكن جزءًا من جدول الأعمال، بعنوان "وسائل تنفيذية لدعم مبادئ التعايش السلمي بين الأمم"(٥٥).

موقف بلغاريا:

ناقش وكيل وزير الخارجية البولندي جوزيف وينيفيتش في الثلاثين من كانون الثاني ١٩٥٨ مع السفير البلغاري في وارشو بوييف(Boyev)، نية الحكومة البلغارية اقتراح اتفاقية بين بلغاريا وألبانيا ويوغوسلافيا واليونان وإيطاليا بشأن حظر نشر الأسلحة النووية الحرارية، وبناء منصات إطلاق الصواريخ على أراضي تلك الدول، وعما إذا كان لدى حكومة بولندا أي ملاحظات بخصوص هذا الاقتراح، الذي تم الاتفاق عليه مع حكومتي ألبانيا والاتحاد السوفيتي، وأضاف بوييف أنَّ حكومته تريد إجابة سريعة جداً، وفي رده أوضح جوزيف وينيفيتش أنَّهُ بحاجة إلى عرض الأمر على حكومته(٥٦).

وفي رده نصح جوزيف وينيفيتش السفير البلغاري بتأجيل المبادرة البلغارية لعدة أسابيع حتى لا تتعارض مع خطة راباكي، لاسيما وأنَّ الحكومة البولندية تعتزم اتخاذ خطوات جديدة في المستقبل القريب تتعلق بالخطة الخاصة بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في وسط أوروبا، وتخشى أنْ يؤدي تزامن المبادرتين إلى الإضرار بخطط الجانبين، وذلك سيكون ضاراً على الجانبين، فضلاً عن ذلك فإنَّ الوزير راباكي كان في موسكو وأبلغ الوزير أندريه غروميكو بالتحفظات البولندية بشأن المبادرة البلغارية، ومن جانبه أعرب غروميكو عن تفهمه وتحفظاته المشتركة بالكامل للموقف البولندي بأنَّ المبادرة البلغارية سابقة لأوانها ويجب تأجيلها، ونصح البولنديين بالتوصل إلى اتفاق مع البلغار بهذا الصدد، ومن جانبه وعد السفير البلغاري بنقل الملاحظات البولندية حول المبادرة البلغارية إلى حكومته(٥٧).

موقف الدول الاسكندنافية:

أوضح سكرتير الحزب الشيوعي الدنماركي يورغن نورلود(Jorgen Norlund) خلال محادثاته مع السفير البولندي في كوبنهاغن ستانيسلاف دوبروولسكي (Stanisław Dobrowolski) في الخامس عشر من كانون الثاني ١٩٥٨، أنَّ الصحافة

الدنماركية، باستثناء الصحافة المحافظة رحبت بخطة راباكي والتعامل معها بجدية، وأضاف أنَّهُ عندما يتعلق الأمر بالدول الإسكندنافية بشكل عام، فإنها ستدعم دائماً مثل هذه المبادرة، لأنَّ النزعة السلمية متجذرة بعمق في تلك المجتمعات، ومثال هذه الحقائق الإيجابية ماقام به الراديكاليون أنذاك من تأثير كبير على الحكومة للحد من الإنفاق على التسلح، حتى رئيس الحكومة الدنماركية هانز كريستيان هانسن(H.C. Hansen) قد أبدى مؤخراً ميلاً إيجابياً إلى المقترحات التي قد تؤدي إلى وقف سباق التسلح وتستلزم إجراء محادثات بين الشرق والغرب، وعلى وفق ذلك عبر نورلوند عن قناعته بأن خطة راباكي قيد النظر من جانب الحكومة الدنمركية، ومن المتوقع أن يكون لها مؤيدون يستطيعون فعل الكثير لتسريع اتخاذ هانسن موقفاً إيجابياً بشأن هذه القضية[٥٨].

وفي العشرين من كانون الثاني ١٩٥٨، ناقش نائب وزير الخارجية البولندي جوزيف وينيفيتش والقائم بالأعمال في السفارة الدنماركية في وارشو آراء الدنمارك حول خطة راباكي، إذ أكد الأخير أنَّ الخطة تحظى باهتمام كبير في الدنمارك كما هو الحال في معظم الدول الأوروبية، وسيتوجه وزير خارجية الدنمارك إلى يوغوسلافيا في الربيع، لمناقشة "الآثار الأوروبية للخطة" مع تيتو، لاسيما وأنَّ معظم الدبلوماسيين الغربيين في وارشو، يرفضون تخمينات "بعض الحكومات الغربية" التي تشير إلى أنَّ خطة راباكي مستوحاة من الاتحاد السوفيتي، ويعترفون أنَّها من أقتراح الحكومة البولندية[٥٩].

وفي الثامن والعشرين من آذار ١٩٥٨، بعث السفير البولندي في هلسنكي إدوارد بيتكيفيتش (Edward Pietkiewicz) برسالة إلى الخارجية البولندية لاطلاعها على موقف الدول الاسكندنافية من خطة راباكي، إذ جاءت مبادرة مناقشة خطة راباكي خلال مؤتمر وزراء الخارجية في ستوكهولم[٦٠] من قبل وزير الخارجية السويدي أوستن أوندين (Osten Unden)، الذي اعتقد أنَّ المقترحات البولندية-على الرغم من أنها غير مقبولة في شكلها الأولي الحالي- إلَّا أنَّها قد تشكل الأساس لبدء المحادثات، لذا أيدت النرويج الاقتراح، ولكنها رغبت في الحصول على معلومات إضافية، وطالبت بعدم الإشارة إلى خطة راباكي في البيان الختامي، لأنَّ ذلك قد يثير غضب الغرب وتدخل واشنطن ولندن، أخيراً، وافق ممثلو النرويج على حجج أوندين، الذي أشار، بدعم من الوزير الفنلندي، إلى أن المؤتمر لا يحدد أي إجراءات ملموسة من جانب الدول الاسكندنافية، ولكنه يعبر فقط عن مشاعر الدول الأوروبية، التي يمكن أنْ يكون لها

بعض التأثير على موقف الولايات المتحدة الأميركية، وفي ضوء هذا الموقف للدول الاسكندنافية، وجدت فنلندا نفسها في وضع مريح، وأيد وزير خارجيتها بافو هينينين (Paavo Hynninen) المقترحات وأعرب عن ارتياحه بتوافقها مع خط باسيكيفي(Paasikivi Line)[٦١] وسياسة الحياد[٦٢].

أكدت السويد في الخامس من حزيران ١٩٥٨، أنَّ خطة راباكي مثيرة للاهتمام، لكن الأمر يعتمد فقط على القوى العظمى، وأنَّها تؤيد مناقشة هذه المسألة في القمة وستشارك إذا دُعيت[٦٣]، لاسيما وأنَّ الحكومة السويدية أعلنت موقفها عدة مرات من أنَّها تدعم جميع أنواع المبادرات الخاصة بنزع السلاح والانفراج الحقيقي والملموس، وفي السابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٥٨، أجرى السفير البولندي في السويد محادثاته مع وزير الخارجية السويدي حول خطة راباكي، أوضح خلالها الأخير أنَّ لدى السويد بعض الاهتمام بالخطة بشكلها الجديد، إلَّا أنَّهُ شعر بالقلق من أنْ تشكل جمهورية ألمانيا الاتحادية عقبة أمام الخطة[٦٤].

أما فنلندا فقد أكد وزير خارجيتها بافو هينينين (Paavo Hynninen) خلال لقاءه السفير البولندي في هلسنكي في التاسع من حزيران ١٩٥٨، أنَّ بلاده تدعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق الانفراج الدولي، بما في ذلك خطة راباكي، ومع ذلك، فهي لا تتدخل في هذه الأمور؛ لأن حلها لا يعتمد على فنلندا، وعلى وفق ذلك فإن اعتماد الخطة كان يعتمد بالدرجة الأولى على القوى العظمى، وتراقب فنلندا الموقف الذي ستتخذه الدول، وخاصة الدول الاسكندنافية، لذا لم تكن هناك أي تصريحات عامة رسمية في فنلندا انذاك حول خطة راباكي[٦٥].

موقف كندا:

تحدث جوزيف وينيفيتش في الثالث من كانون الأول ١٩٥٧، مع نائب وزير الخارجية الكندي جون ويندل هولمز (John Wendell Holmes)، الذي شدد على حقيقة الانقسام الكبير داخل الناتو، وأنَّ الحكومة الكندية لم توافق على إنشاء مستودعات للأسلحة النووية في أوروبا، وأضاف أنَّ وزارة الخارجية الكندية تدرس الخطة البولندية للحد من التسلح النووي في أوروبا، وأنَّهم يجدون المبادرة البولندية مثيرة للاهتمام للغاية ولا يرفضونها، ويرغبون العودة إليها في الوقت المناسب[٦٦].

وفي الثاني عشر من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٧، أجرى ميتشسلاف سيرادزكي(Mieczyslaw Sieradzki) محادثة خاصة مع وزير الخارجية الكندي سيدني إيرل سميث (Sidney Earle Smith)، بخصوص الاقتراح البولندي

لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، فضلاً عن أسباب القلق البولندي بشأن مقترحات تخزين الأسلحة النووية في ألمانيا الغربية، وشدد سميث على أنَّهُ "سيأخذ اقتراحنا إلى جلسة الناتو" ولن يدخر جهداً لتقليل الحالة الحادة في سياسة الناتو، إلَّا أنَّ انعقاد جلسة الناتو في باريس على عجل. حال دون الإعداد المناسب ولهذا السبب لم تتخذ الجلسة أي قرار مهم بشأن الخطة البولندية، وقد صرحت الحكومة الكندية بأنها لم تكن راضية عن نتائجها[٦٧].

وفي الشأن نفسه نشرت صحيفة لوموند(Le Monde) في ٢٩-٣٠ من كانون الأول ١٩٥٧، مقابلة مع وزير الخارجية الكندي سيدني سميث، وعندما سئل عن رأيه في الاقتراح البولندي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في قلب أوروبا، أجاب أن "الاقتراح الذي قدمته بولندا، ليس بالأمر الجديد، بالمعنى الدقيق للكلمة، لأنه يتضمن بعض عناصر الاقتراح الذي قدمه أنتوني إيدن، ويجب أن ندرك أنَّ الاقتراح البولندي يهم الدول الأوروبية بالدرجة الأولى، لذا ليس من اختصاصي التعليق على جوهر القضايا المتعلقة بهذا الاقتراح في هذه المرحلة من التطور، ومع ذلك، أعتقد أنه لا ينبغي رفض مثل هذه المقترحات إلا بعد التأكد من عدم إمكانية تنفيذها، بعد دراسة متأنية، وأحد معايير التقييم الرئيسة عندما يتعلق الأمر بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية هو معيار السيطرة"[٦٨].

وفي السابع عشر من تموز ١٩٥٨، بعثت كندا بمذكرة إلى الحكومة البولندية رفضت فيها خطة راباكي، وفي الوقت نفسه لم تمنع إجراء مزيد من المحادثات حول اتفاقية تقتصر على منطقة معينة أو نوع معين من الأسلحة[٦٩].

موقف استراليا:

قام القنصل العام البولندي في سيدني أندريه سزوينسكي(Andrzej Szewiński) في الثاني من حزيران ١٩٥٨، بزيارة مسؤول دائرة أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأسترالية السير آرثر رودن كاتلر(Sir Arthur Roden Cutler)، لإجراء محادثات حول خطة راباكي وخلالها أوضح الأخير بعد الإطلاع على محتويات الخطة، والتقارير الواردة من لندن وباريس، أنَّ الخطة هي مبادرة بولندية مستقلة وقيمة، تهدف بلا شك إلى تخفيف حدة التوتر وإيجاد أساس للمناقشة، إلَّا أنَّهم يعتقدون أنَّ الخطة غير مقبولة في ظل الوضع السياسي والعسكري القائم آنذاك، لأن تنفيذها سيعطي الهيمنة العسكرية للاتحاد السوفيتي ودول حلف وارشو، التي تتمتع بقوة وعدد أكبر في القوات التقليدية في أوروبا من حلف الناتو، وحتى لو افترضنا أنَّ الاتحاد السوفيتي ليس لديه نوايا عدوانية في أوروبا، فإنَّ تبني خطة

لأي سبب من الأسباب من شأنه أنْ يخل بالتوازن، ومع ذلك، فهم لا يؤيدون رأي بعض الحكومات بأن الخطة غير مجدية؛ لأنَّها تعزز تقسيم ألمانيا، ويفترضون أنَّ بولندا ستحاول الشروع في مزيد من المناقشة حول الخطة، وبالتالي فإنهم سيتابعون التطورات باهتمام على الرغم من أنَّهم دولة غير معنية بشكل مباشر في الشؤون الأوروبية[٧٠].

ومن جانبه أعرب القنصل البولندي عن ارتياحه للموقف الجاد الذي أبدته وزارة الخارجية الاسترالية تجاه الخطة وتقييمها الصحيح على انها مبادرة بولندية مستقلة، وأكد أنَّ التعامل مع الخطة كحل لمسألة التوازن العسكري يعني عدم فهم معناها السياسي، ولا ينبغي التعامل مع الخطة بوصفها حلاً شاملاً للمشكلة الأوروبية، بل بوصفها خطوة أولية تهدف إلى وقف عملية التدهور المستمرة للوضع، وأنَّ رفض الخطة، توقعاً لحلول شاملة بما في ذلك نزع السلاح، وسحب القوات، والقضايا النووية، وأخيراً إعادة توحيد ألمانيا، يؤي من الناحية العملية إلى سلسلة من الأمر الواقع، مثل تسليح جمهورية ألمانيا الاتحادية بطائرات الماتادور(planes Matador)، ولاحقًا، بالتأكيد، برؤوس حربية نووية. وبالتالي يؤدي إلى تفاقم الظروف، لذا فإن اعتماد الخطة، أو حتى بدء المناقشات على أساسها، يخلق على الفور سلسلة من الحقائق، ليست عسكرية، بل سياسية[٧١].

لم يطلب البولنديون من أستراليا التعليق على الخطة، ولاسيما أنَّ القنصل البولندي يرى أنَّ أستراليا لا تستطيع أنْ تكشف علناً عن موقف مختلف عن موقف الولايات المتحدة أو بريطانيا، نظرًا لعدم مشاركتها بشكل مباشر في الشؤون الأوروبية وانخراطها بشكل رئيس في الشرق، فلم تشارك أستراليا في الآونة الأخيرة في مناقشة المسائل الأوروبية، الأمر الذي قد يمثل خسارة لقضية السلام، وبما أنَّها حليفاً حميماً وتقليدياً للولايات المتحدة الأميركية وجميع دول الكومنولث، فإنها تستطيع أن تلعب دوراً رئيسياً على الساحة الدولية[٧٢]. وعلى وفق ماتقدم يبدو أنَّ الموقف الاسترالي من خطة راباكي جاء منسجما مع موقف الولايات المتحدة الأميركية لاسيما في ضوء العلاقات التاريخية القائمة بين الجانبين.

موقف اليابان

ناقش نائب وزير الخارجية البولندي جوزيف وينيفيتش والسفير الياباني في وارشو سابورو أوتا(Saburo Ohta) اهتمام اليابان بخطة راباكي، خلال زيارة الاخير لمقر وزارة الخارجية البولندية في الثالث عشر من كانون الثاني ١٩٥٨، واشار السفير الياني إلى ان اهتمام بلاده جاء لسببين، اولهما كمشروع من شأن تنفيذه منع التوسع في

إنتاج وانتشار الأسلحة النووية في الدول والجيوش التي لا تنتج أسلحة نووية ولا تمتلكها آنذاك، وأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط أوروبا قد يصبح نموذجاً من المحتمل أن يختاره الآخرون، وثانياً، كحافز لاستئناف محادثات نزع السلاح، واضاف السفير أن اليابان كانت ضحية تلك الاسلحة، وأنها لاتنوي انتاج ونشر أسلحة نووية لقواتها، على الرغم من امتلاكها القدرات التكنولوجية المطلوبة، وأشار إلى نشاط الوفد الياباني لدى الأمم المتحدة بشأن قضايا نزع السلاح، لا سيما تلك المتعلقة بوقف التجارب النووية والنووية الحرارية(٧٣).

موقف الهند:

أرسل السفير البولندي في نيودلهي جوليوس كاتز-سوتشي (Juliusz Katz-Suchy)، مذكرة إلى حكومته عن ردود فعل الدوائر الرسمية والأصداء التي أحدثتها المبادرة البولندية في الرأي العام الهندي، فضلاً عن جهوده للفت الانتباه إلى هذه الخطة، ويوضح بالتفصيل الاعتراضات والانتقادات التي وجهتها شخصيات رئيسية في الهند للخطة. ففي المدة من (تشرين الأول – تشرين الثاني) ١٩٥٧، لم تحتل قضية الاقتراح البولندي مكانة بارزة في النقاش السياسي والصحفي، ولم تتخذ الدوائر الرسمية أي موقف بشأن هذا الموضوع، وعلى وفق ذلك أجرى السفير البولندي بعد وصوله إلى نيودلهي عدة محادثات في وزارة الخارجية الهندية شدد خلالها على أهمية المبادرة البولندية، كما نَظَّمَ العديد من الاجتماعات مع المراسلين، ونتيجة لذلك بدأت الصحافة في أواخر تشرين الثاني وأوائل كانون الأول تشير أكثر فأكثر إلى "خطة راباكي"، وفي الوقت نفسه، واصل السفير البولندي العمل الدبلوماسي، بما في ذلك محادثته مع جواهر لال نهرو (Jawaharlal Nehru) وخلالها أعرب الأخير عن دعمه لـ "خطة راباكي" في مؤتمر صحفي في الثاني من كانون الثاني ١٩٥٨(٧٤).

كانت المحادثات مع الشخصيات البارزة في الهند صعبة للغاية، وعلى الرغم من كل تعاطفهم مع الخطة البولندية، إلَّا أنَّهم حرصوا على عدم الانخراط بشكل كبير وعدم التفكير في الموازنة بين الدعم المقدم للخطة البولندية وبين المعارض إليها ومن المميزات أنهم اتخذوا هذا النوع من المواقف ليس فقط في الأماكن العامة ولكن أيضاً في المحادثات الخاصة، واعتراضاتهم المستمرة كانت حول الأهمية المحدودة للخطة بسبب ضبيق الأراضي، وأشكال السيطرة غير الواضحة والنهج تجاه قضية القوات الأجنبية وكذلك مسألة الأسلحة التقليدية في أراضي المنطقة المقترحة(٧٥).

موقف تركيا:

أعرب الدبلوماسيون الغربيون عن دهشتهم من عدم إظهار الحكومة التركية أي اهتمام بخطة راباكي، وحاولوا أنْ يعزوا ذلك إلى عدم وجود أي اهتمام بالقضايا السياسية الأوسع نطاقاً التي تتميز بها الحكومة التركية، والبولنديون يعلمون أن بعض الدبلوماسيين سألوا الأتراك عن هذا الأمر[٧٦].

الخاتمة:

- أنَّ الاهتمام الأوربي المتزايد بخطة راباكي على الرغم من سياسة الولايات المتحدة وجهودها. يعطي حقيقة أنَّ أوروبا تتعامل مع القضية الأمنية وفقا لمصالحها، ولا تولي اهتمامًا لمصالح الولايات المتحدة.
- كانت خطة راباكي دافعا قويا لإعادة قضية نزع السلاح إلى الأمم المتحدة التي أرادت أنْ تمارس دوراً مهماً في هذا الأمر .
- على الرغم من رفض الدول الغربية الأولي للمبادرة البولندية (خطة راباكي) إلَّا أنَّ الحكومة البولندية أعلنت رغبتها في مواصلة مناقشة خطتها مع حكومات تلك الدول، وأنَّها لن نتخلى عن مقترحاتها، التي تجدها- من وجهة نظرها- صحيحة.
- اقترح البولنديون مبادرتهم بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في حدود محدودة كخطوة أولية وأكثر واقعية، بعد أنْ أظهر الماضي مدى صعوبة تحقيق اتفاق دولي لنزع السلاح العالمي رغم ضرورة ذلك.
- نصت المذكرة البولندية بوضوح على مناقشة الحد من الأسلحة التقليدية كخطوة تالية بعد الاتفاق على نزع السلاح النووي من المنطقة
- أعتقد البولنديون أنَّ ما يعيق النقاش والاتفاق حول إعادة الوحدة الألمانية، هو إعادة التسليح والتسلح النووي للجيش الألماني.
- ألهمت المبادرة البولندية اقتراحات أخرى مثل خطة رئيس الوزراء الفرنسي السابق، بيير ميندیز فرانس (Pierre Mendes-France)، التي تم الإعلان عنها في ٣ أبريل ١٩٥٩، على غرار خطة إيدن، وكان الغرض منها فصل الكتلتين. ومع ذلك، بما أنَّه لا تحتوي على أي شيء جديد مقارنة بالأفكار السابقة المماثلة، سرعان ما تم إسقاط الأمر
- أنَّ تضارب المصالح للقوى الكبرى فيما يتعلق بمسألة الأسلحة النووية جعل أي نوع من المناقشة البناءة للاقتراح البولندي مستحيلا
- كانت ردود الفعل غير الرسمية لبعض البلدان حول خطة راباكي تعتمد بشكل أساسي على تحالفاتها وعلاقاتها الدبلوماسية لذا فإنها لم تتعامل معها بشكل إيجابي

– على الرغم من أنَّ خطة راباكي لم تؤت ثمارها بسبب معارضة القوى العظمى، إلَّا أنَّها كانت عنصراً مهماً في المفاوضات الدولية حول نزع السلاح والتنظيم النووي في تلك المدة، إذ إنَّ الحجج حول المبادرة البولندية مهدت الطريق للاتفاقيات الدولية مثل معاهدة حظر التجارب النووية الموقعة في عام ١٩٦٣، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة الموقعة في عام ١٩٦٨.

الهوامش:

(1) Maruzsa Zoltán, Denuclearization in Central Europe? The Rapacki Plan during the Cold War, Document first published in print:Ot kontinens, Eotvs Loránd Tudományegyetem, Budapest, 2008, Pp.2-3.

(٢) تأسس اتحاد البنلوكس في عام ١٩٤٤، وهو منظمة حكومية دولية قائمة على المعاهدات من بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي الكامل من خلال ضمان حرية تداول الأشخاص للسلع ورأس المال، والخدمات؛ باتباع سياسة منسقة في المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية؛ وسياسة مشتركة فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، وكانت البنلوكس مثالاً مفيداً للمجموعة الاقتصادية الأوروبية(EEC) European Economic Community).ينظر:

https://www.britannica.com/topic/Benelux

(3) Maruzsa Zoltán, Op.Cit, P.3.

(4) Ibid, P.4.

(٥) منظمة حلف شمال الأطلسي المعوفة اختصاراً باسم الناتو: (NATO) North Atlantic Treaty Organization

(6) Maruzsa Zoltán, Op.Cit, Pp.4-5.

(7) Ibid, P.5.

(8)Department of International Political and Economic Organizations, 'File Note regarding Reactions to Minister Rapacki's UN Proposal' ,Warsaw, January.11,, 1958, No.16, P.35, Cited in: Cold War International History Project, (Hereafter will be Cited as (C.W.I.H.P).

(9)Department of International Political and Economic Organizations, 'File Note regarding Reactions to Minister Rapacki's UN Proposal' ,Warsaw, January.11,, 1958, No.16, P.35, Cited in: (C.W.I.H.P).

(10) Ibid, P.36.

(11) Maruzsa Zoltán, Op.Cit, P.6.

(١٢) في العاشر من كانون الأول ١٩٥٧، بعد صمت دام شهرين تقريباً، قدم السفير السوفيتي في واشنطن رسالة من رئيس الوزراء السوفيتي إلى الرئيس دوايت أيزنهاور، وتم إرسال رسائل مماثلة إلى رئيسي وزراء بريطانيا وفرنسا ، ووزير خارجية جمهورية ألمانيا الاتحادية، وإلى حكومات دول الناتو الأخرى،

علاوة على ذلك، أرسلت الحكومة السوفيتية مذكرات إلى البرتغال وإسبانيا وإلى ٨٣ دولة عضو في الأمم المتحدة وسويسرا، وتضمنت هذه الرسائل على مقترحات نزع السلاح، من بينها التزام القوى العظمى بالامتناع عن استخدام الأسلحة النووية والهيدروجينية، وكذلك وقف التجارب على تلك الأسلحة لمدة سنتين أو ثلاث سنوات على الأقل، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أوروبا تضم جمهورية ألمانيا الاتحادية، وجمهورية ألمانيا الديمقراطية، وبولندا، وتشيكوسلوفاكيا، وتوقيع اتفاقية عدم اعتداء بين أعضاء حلف الناتو وحلف وارشو، وكان من المقرر مناقشة المقترحات في اجتماع لزعماء القوى العظمى.ينظر:

(Urgent),Unsigned Draft Code Message to Director Blusztain, Warsaw,January .7, 1958, No.4, P.12, Cited in: (C.W.I.H.P).

(13) Maruzsa Zoltán, Op.Cit, P.10.

(14) (Top Secret) Code message from deputy minister Naszkowski to the ambassador in Stockholm: instrction regarding the Rapacki Plan,Warsaw, January 7, 1958, No.3, Pp.6-8, Cited in: (C.W.I.H.P).

(15) (Urgent),Unsigned Draft Code Message to Director Blusztain, Warsaw,January .7, 1958, No.4, P.8, Cited in: (C.W.I.H.P).

(16) Ibid, Pp.8-9.

(17) Ibid, P.9.

(18) Ibid, P.10.

(19) Ibid, Pp.10-11.

(20) Ibid, Pp.11-12.

(21) (Top secret) Record of Conversation at a Dinner Given by the French Ambassador De Carbonell on Jan. 3, 1958, Warsaw, January .8, 1958, No.6, Pp.14-15, Cited in: (C.W.I.H.P).

(22) Maruzsa Zoltán, Op.Cit, P.11.

(23) (Top Secre), File Note of Foreign Minister A. Rapacki, Warsaw, February.12, 1958, No.62,P.140, Cited in: (C.W.I.H.P).

(24) Ibid, Pp.140-141.

(25) Ibid, P.141.

(26) Ibid, Pp.141-142.

(27) Letter, A. Rapacki to Mr. Jacob D. Beam, Ambassador Extraordinary and Plenipotentiary of the United States of America in

Warsaw, Warsaw, February. 14, 1958, No.66, P.149, Cited in: (C.W.I.H.P).

(28) Ibid, P.150.

(٢٩) في تقريره السري للغاية، كتب السفير النمساوي في ألمانيا الغربية روتر(Rotter) عن إجابة بون في الثالث من آذار ١٩٥٨، نظراً لعدم وجود علاقة دبلوماسية بين جمهورية ألمانيا الاتحادية وبولندا، تم إرسال التقرير إلى وارشو عبر السويد. بعد ذلك، أرسلت بولندا أيضاً نص المذكرة البولندية إلى بون عبر ستوكهولم، لم يتطرق الرد الألماني، الذي لم يُنشر نصه، إلى الاقتراح البولندي الخاص بالمفاوضات الثنائية. في الوقت نفسه، اعترفت بأن خطة راباكي تقدم حلاً لبعض المشاكل الإقليمية. ينظر:

Maruzsa Zoltán, Op.Cit, P.13.

(30) Ibid, Pp.12-13.

(31) (Top secret), Correspondence Extract No. 549 from Washington to Comrade Rapacki, Washington,January 15, 1958,No.21, Pp48-.49, Cited in: (C.W.I.H.P).

(32) (Top secret), unsigned file note: report of the permanent representative at the UN in New York on reactions to the Rapacki Plan,Warsaw, January. 25, 1958,No.43,P.88, Cited in: (C.W.I.H.P).

(33) Ibid,Pp.88-90.

(34) Code Message No. 4802 from Deputy Minister Winiewicz to Michalowski (New York) and Milnikiel (London),Warsaw, May 7, 1958,No. 146,Pp.329-330, Cited in: (C.W.I.H.P).

(35) (Top secret), Deputy Minister Winiewicz, Record of Conversation with the Ambassador of Great Britain on the 16th of this Month,Warsaw, January. 16, 1958, No. 24,Pp.53-54, Cited in: (C.W.I.H.P).

(36)Ibid,P.54.

(37) (Top Secret), Department III Deputy Director Lewandowski, 'File Note regarding the British Position regarding the Rapacki Plan',Warsaw, May 6, 1958,No.144, Pp.324-325, Cited in: (C.W.I.H.P).

(38) Ibid, P.327.

(39) (Top secret), A. Rapacki, 'Record of Conversation with the

Ambassador of Great Britain, on May 17, 1958', Warsaw, May .17, 1958, No.156, P.377, Cited in: (C.W.I.H.P).

(40) Code Message No. 11027 from Foreign Minister Rapacki to Milnikiel (London), Warsaw, October 20, 1958,No.248, P.647, Cited in: (C.W.I.H.P).

(41) (Top secret), Code Message No. 803 from Ambassador Milnikiel in London to Winiewicz,London,January 20, 1959,No.26, Pp.45-46, Cited in: (C.W.I.H.P).

(42) (Top Secret), Code Message No. 502 from Ambassador Gajewski in Paris to Rapacki, Warsaw, January .13, 1958, No.18, Pp.39-40, Cited in: (C.W.I.H.P).

(43) Record on the Results of MOFA Collegium Session on Jan. 14, Warsaw, January .14, 1958, No.20, P.44, Cited in: (C.W.I.H.P).

(44) Ibid, Pp.46-47.

(45) (Top secret),Code Message No. 961 from Ambassador Gajewski in Paris to Ogrodzinski,Warszawa, January. 23, 1958, No.35, Pp.72-73, Cited in: (C.W.I.H.P).

(46) Maruzsa Zoltán, Op.Cit, P.6.

(47) (secret), W. Tykociński, 'Record of Conversation of the Chief of the Military Mission in West Berlin with CDU Bundestag Member, Dr. Hahn on Feb. 2 of this Year', Berlin, February .2, No.59, Pp.125-126, Cited in: (C.W.I.H.P).

(٤٨) أجرى آدم راباكي وأندريه غروميكو في الثاني من شباط ١٩٥٨، محادثات لوضع اللمسات الأخيرة على النص المحددة للخطة البولندية، ومن الجدير بالذكر أن السفير النمساوي ستيفان فيروستا(Stephan Verosta) قدم أيضاً ملخصاً لهذه المفاوضات البولندية-السوفيتية في تقريره المكتوب في الثامن والعشرين من آذار ١٩٥٨ بعنوان (السرية غير معروفة) (unknown confidentiality)، وعده نجاحاً بولندياً في أنهم قد يمنعون مؤقتاً وضع الأسلحة النووية السوفيتية في بولندا من خلال

نشر خطة راباكي على الملأ. ومع ذلك، كان عليهم توضيح كل شيء مع موسكو .ينظر :

Maruzsa Zoltán, Op.Cit, P.11.

(49) (Top Secre), File Note of Foreign Minister A. Rapacki, Warsaw, February.12, 1958, No.62,Pp.138-139, Cited in: (C.W.I.H.P).

(50) (Top Secret),Code Message No. 2392 from Ambassador Szymanowski in Stockholm to Ogrodzinski,Stockholm,February 24,1958,No.79,P.185,Cited in: (C.W.I.H.P).

(51) (Top Secret), Code Message No. 2401 from Chargé d'Affaires Jurysiowa in Vienna to Łobodycz,Vienna, February 24, 1958, No.80, Pp. 186-187,Cited in: (C.W.I.H.P).

(52) Ibid.

(53) (Top secret), Code Message No. 879 from Director General Wierna to Mazur (Prague),Warszawa, January. 23, 1958, No.36, Pp.73-74, Cited in: (C.W.I.H.P).

(54) (Top secret),Code Message No. 8226 from Deputy Director Wierna to Mazur (Prague), Warsaw, August. 6, 1958, No.198, Pp.474-475, Cited in: (C.W.I.H.P).

(55) (Top secret), Deputy Minister Winiewicz, 'Record of Conversation with the Ambassador of Czechoslovaki, Warsaw, August.13, 1958, No. 200, Cited in: (C.W.I.H.P).

(56) (Top secret), Deputy Minister Winiewicz, 'Record of Conversation with the Ambassador of Bulgaria on the 30th of this Month', Warsaw, January.30, 1958, No.47, P.98, Cited in: (C.W.I.H.P).

(57) (Top secret), Deputy Minister Winiewicz, 'Record of Conversation with the Ambassador of Bulgaria on Disarmament Initiatives, the 31st of this Month',Warsaw, January. 31, 1958, No.51, P.106, Cited in: (C.W.I.H.P).

(58) P. Wasiluk, 'Record of Conversation Conducted on Jan.

15, 1958, Copenhagen, January. 15, 1959, No.23, Pp.51-52, Cited in: (C.W.I.H.P).

(59) (Top secret), Deputy Minister Winiewicz, 'Record of Conversation with the Chargé d'Affaires of Denmark, Jan. 20, 1958', Warsaw, January. 21, 1958, No.34, Pp.71-72, Cited in: (C.W.I.H.P).

(٦٠) عقد هذا المؤتمر في ستوكهولم في المدة من (١٨-١٩ آ) آذار ١٩٥٨.ينظر:

Department II File Note, 'Finland and the Rapacki Plan', Helsinki, June. 09, 1958, No. 167, P.408., Cited in: (C.W.I.H.P).

(٦١) للمزيد من التفاصيل حول خط باسيكيفي، ينظر:

Allan A. Kuusisto, The Paasikivi Line in Finland's Foreign Policy, The Western Political Quarterly, Vol. 12, No. 1, Part 1 (Mar., 1959), Pp. 37-49. Cited in: https://www.jstor.org/stable/444190

(62) (Top Secret), Code Message No. 3794 from Ambassador Pietkiewicz in Helsinki to Ogrodzinski and Birecki, Helsinki, March. 28, 1958, No.107, Pp.242-243, Cited in: (C.W.I.H.P).

(63) (Top secret),Code Message No. 7163 from Ambassador Szymanowski in Stockholm to Birecki, Stockholm, June. 05, 1958, No.164,Pp.400-401, Cited in: (C.W.I.H.P).

(64) (Top secret), Code Message No. 15023 from Ambassador Szymanowski in Stockholm to Birecki, Stockholm, November. 27, 1958, No.275, P.750, Cited in: (C.W.I.H.P).

(65) Department II File Note, 'Finland and the Rapacki Plan', Helsinki, June. 09, 1958, No. 167, Pp.407-408., Cited in: (C.W.I.H.P).

(66) Department III, File Note No. 1, 'Canada's Attitude to the Polish Proposal to Establish a Nuclear-free Zone in Europe, Warsaw, January .10, 1958, No.14, P.29, Cited in: (C.W.I.H.P).

(67) Ibid, Pp.29-30.

(68) Ibid, P.30.

(69) (Top secret), Code Message No. 8226 from Deputy Director Wierna to Mazur (Prague), Warsaw, August. 6, 1958, No.198, P.475, Cited in: (C.W.I.H.P).

(70) File Note of Consul General Andrzej Szewiński in Sydney to Department III Dep. Director B. Lewandowski, June 06, Sydney, 1958, No. 165,Pp.401-402, Cited in: (C.W.I.H.P).

(71) Ibid, Pp.402-403.

(72) Ibid.P.403.

(73) (Top secret), Deputy Minister Winiewicz, Record of Conversation with the Ambassador of Japan on the 13th of this Month, Warsaw, January 18, 1958, No,29,Pp. 64-65, Cited in: (C.W.I.H.P).

(74) File Note of Ambassador J. Katz-Suchyf in New Delhi to Comrade Adam Rapacki, New Delhi, February. 28, 1958, No.82, P.189, Cited in: (C.W.I.H.P).

(75) Ibid, Pp.190-191.

(76) (Top secret), Code Message No. 2598 from Ambassador Dorsz in Ankara to Rodziński, Ankara, March 3, 1959, No.75, Pp.155-156,Cited in: (C.W.I.H.P).